



كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية

قسم إدارة الأعمال

أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء
مجلس الأمة الكويتي

**Impact of the Quality Reports of Kuwait State Audit Bureau
on Audit Effectiveness from the viewpoint of Members of the
Kuwait National Assembly**

إعداد

زيد عيسى بن حسن المسري

إشراف

الدكتور

مرعي حسن بني خالد

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة
العامة

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

نيسان ٢٠١٨



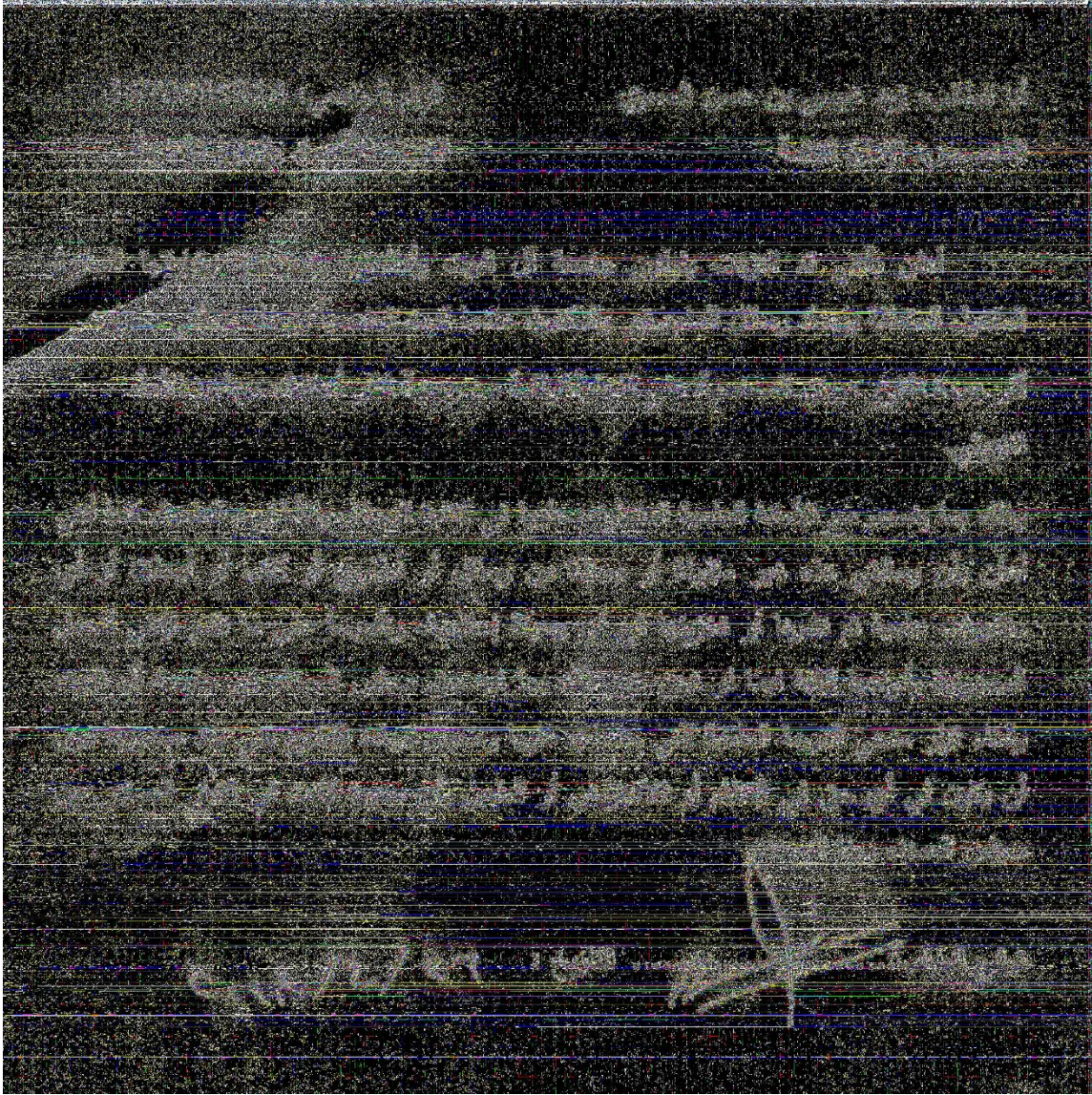
تفويض

أنا الطالب زيد عيسى بن حسن المسري أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

أقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها



نوقشت هذه الرسالة

أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس
الأمة الكويتي

**Impact of the Quality Reports of Kuwait State Audit
Bureau on Audit Effectiveness from the viewpoint of
Members of the Kuwait National Assembly**

وأجيزت بتاريخ: 2018/04/26

إعداد الطالب





زيد عيسى بن حسن المسري

إشراف

الدكتور مرعي حسن بني خالد

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة


.....

.....

.....

.....

(مشرفاً ورئيساً)

عضواً

عضواً

عضواً خارجياً

الدكتور مرعي حسن بني خالد

الاستاذ الدكتور سليمان ابراهيم شلاش محمد

الدكتور هائل طلاق محمد عيابة

الدكتور علي عوض عبدالله الوقي

الإهداء

إلى من بلّغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وحثنا على العلم والتعلم، إلى
نبي الرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً.
وإلى روح والدي الغالي ومعلمي الذي أحمل اسمه بكل فخر، الذي تفرّط قلبه
شوقاً، وذبلت عيناه الوضاءتان وهو يأمل رؤيتي متقلداً الشهادات العليا، التي قد
أينعت لأقدمها إلى روحه الطاهرة تغمدها الله بواسع رحمته.
وإلى من تتسابق الكلمات على لساني لتعبّر عن ذاتها، إلى التي قمتن الحب وتغزل
الأمل، إلى ملاكي الطاهر في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسملة الحياة
وسر الوجود، إلى التي مهما كبرت فسأبقى طفلها الذي يكتب اسمها على دفتر قلبه
ساعة حزنه، ويهتف بفضلها حين يتقدم في علمه، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي
وحنانها بلسم جراحي،،أمي الحبيبة،، متعها الله بالصحة وطول البقاء.
وإلى رفيقة دربي، وشريكة حياتي التي صبرت عليّ شهوراً طوالاً، معتكفاً فيها على البحث
والدراسة، وهيأت لي من الأسباب ما يعينني على طلب العلم، زوجتي الغالية.
وإلى ينبوع الصدق الصافي، إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة سرت،
إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من رافقني منذ أن حملنا حقائبنا
الصغيرة معاً، إخواني وأخواتي الأعزاء.
وإلى كل من أحب لي الخير، أو هداني إليه، أو شجعني عليه، أو أعانني على فعله، إلى
أصدقائي الأعزاء....

الباحث

زيد عيسى بن حسن المسري

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وبعد.

فإنني أسجد لله تعالى شكراً وتعظيماً له على نعمه العظيمة، بأن منّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع، فهياً لي من وجدت لديهم الترحيب والعون والتوجيه السديد في كل مرحلة من مراحل الدراسة، مما ذلل العقبات وأزال الصعوبات، إلى أن برز هذا العمل إلى حيز الوجود.

ولا يسعني بعد الانتهاء من هذه الدراسة إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير مقروناً بجزيل العرفان والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مرعي حسن بني خالد الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وإزاء ما قدم وأعطى؛ فكان عطاؤه فياضاً للباحث وللدراسة، فعایش مراحل الدراسة معايشة كاملة، وكان إشرافه مثلاً يجمع معاني الأستاذية والإنسانية الحقة، وإن كانت كلمات الشكر لا توافيه حقه مما قدم وأرشد، فالله أسأل أن يرزقه ثواب الدنيا، وحسن ثواب الآخرة، وأن يجزيه عني خير الجزاء. كما أسجل شكري وتقديري للجنة المناقشة، التي تكرمت بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذا الجهد المتواضع، بالإضافة إلى الشكر والتقدير العميق للأساتذة الكرام في جامعة آل البيت، الذين أغدقوا عليّ بعطاء علمهم في رحلتي العلمية، فكانوا لي خير معلم ومعين.

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع أفراد عينة المجتمع اعضاء مجلس الأمة الكويتي
الفاضل ،الذين منحوني من وقتهم الثمين،وخبرتهم العميقة ليساهموا في إنجاز هذا
البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في هذه الدراسة بالرأي
والتوجيه والنصيحة أو شارك بتنقيحها وتحكيمها، وأدعو الله أن يكون حجة لي لا
علي،وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

زيد عيسى بن حسن المسري

قائمة المحتويات

ب	تفويض
و	شكر وتقدير
ح	قائمة المحتويات
ك	قائمة الجداول
م	قائمة الاشكال
ن	الملخص
ع	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١	المقدمة:
٢	مشكلة الدراسة:
٣	فرضيات الدراسة:
٤	مخطط الدراسة:
٥	اهمية الدراسة
٦	أهداف الدراسة:
٦	مصطلحات الدراسة:-
٨	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
٨	مقدمة
٨	اولا : الإطار النظري
١٥	ثانيا : الدراسات السابقة
٢٤	ثالثا : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
٢٥	الفصل الثالث منهجية الدراسة والمعالجة الإحصائية واختبار الفرضيات
٢٥	٣,١. منهجية الدراسة
٢٥	-أسلوب الدراسة
٢٦	- مصادر البيانات

٢٧.....	- أداة الدراسة.....
٢٧.....	-الأساليب الإحصائية.....
٢٨.....	- مجتمع الدراسة
٢٩.....	- الطريقة والإجراءات
٣٠.....	- الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
٣٠.....	-صدق أداة الدراسة.....
٣١.....	- ثبات أداة الدراسة.....
٣٢.....	- وصف خصائص عينة الدراسة
٣٥.....	٣,٢. عرض نتائج الدراسة الميدانية
٣٥.....	- تقييم اعضاء مجلس الامة الكويتي لجودة تقارير ديوان المحاسبة
٣٧.....	- مجال اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي.....
٤١.....	-مجال معالجة المخالفات
٤٦.....	- تقييم اعضاء مجلس الأمة الكويتي لفاعلية الرقابة
٤٧.....	-مجال قدرة ديوان المحاسبة على حماية المال العام.....
٥٢.....	-مجال السرعة في الاستجابة للتغيرات
٥٤.....	٣-٣ اختبار فرضيات الدراسة.....
٥٥.....	متغيرات الدراسة.....
٥٥.....	معامل الالتواء
٥٥.....	الارتباط المتعدد
٥٨.....	المتغيرات المستقلة
٦٣.....	الفصل الرابع مناقشة النتائج والتوصيات.....
٦٣.....	١-٤ مناقشة النتائج
٦٥.....	٢-٤ النتائج الخاصة باختبار الفرضيات.....
٦٦.....	٣-٤ الاستنتاجات.....
٦٧.....	٤-٤ التوصيات

٦٨.....	قائمة المراجع
٦٨.....	المراجع العربية
٧٠.....	المراجع الأجنبية:
٧٢.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
١-٣	ملخص حجم العينة	٢٠
٢-٣	المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة	٢١
٣-٣	نتائج ثبات مجالات جودة تقارير ديوان المحاسبة ومجالات فاعلية الرقابة بأسلوب (كرونباخ الفا)	٢٢
٤-٣	وصف افراد عينة الدراسة من خلال المعلومات الشخصية	٢٣
٥-٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة تقارير ديوان المحاسبة مرتبة ترتيباً تنازلياً	٢٥
٦-٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي مرتبة تنازلياً	٢٦
٧-٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مساءلة الجهات المخالفة مرتبة تنازلياً	٢٧

٢٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال معالجة المخالفات مرتبة تنازلياً	٨-٣
٢٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال منع تكرار المخالفات المالية والإدارية مرتبة تنازلياً	٩-٣
٣٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية الرقابة مرتبة ترتيباً تنازلياً	١٠-٣
٣١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات القدرة على حماية المال العام مرتبة تنازلياً	١١-٣
٣٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات توفير بيانات محاسبية دقيقة مرتبة تنازلياً	١٢-٣
٣٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات السرعة في الاستجابة للتغيرات مرتبة تنازلياً	١٣-٣

٣٥	قيم معامل الالتواء ومعامل تضخم التباين (VIF) وقيمة التباين المسموح (tolerance) لمجالات جودة التقارير المحاسبية ومجالات فاعلية الرقابة	١٤-٣
٣٦	المتغيرات المستقلة التي استخدمت في نموذج التنبؤ بقيم فاعلية الرقابة	١٥-٣
٣٦	نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية	١٦-٣
٣٧	مؤشرات جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبحث اثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي	١٧-٣
٣٧	المعاملات الناتجة من نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبحث اثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة	١٨-٣

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
١-١	مخطط الدراسة	٤

أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة

من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي

إعداد

زيد عيسى بن حسن المسري

إشراف الدكتور

مرعي حسن بني خالد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي وعددهم ٥٠ عضواً، وقد تم استخدام أسلوب المسح الميداني الشامل، وللوصول إلى هدف الدراسة تم تطوير استبانة طبقت على مجتمع الدراسة، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

وتوصلت الدراسة إلى أن المتوسطات الحسابية لمجالات جودة تقارير ديوان المحاسبة وهي: مساءلة الجهات المخالفة واعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الاداء الحكومي ومعالجة المخالفات مرتبة حسب الاهمية الاحصائية كانت بدرجة مرتفعة، في حين كان متغير منع تكرار المخالفات المالية والادارية بدرجة متوسطة. وأما بالنسبة لفاعلية تقارير ديوان المحاسبة فكانت جميع المجالات بمستوى مرتفع وهي توفير بيانات محاسبية دقيقة والسرعة في الاستجابة للتغيرات والقدرة على حماية المال العام مرتبة حسب الاهمية الاحصائية.

وكذلك اظهرت نتائج الدراسة بان هناك اثر ذو دلالة احصائية لجودة تقارير ديوان المحاسبة:(مساءلة الجهات المخالفة ،ومنع تكرار المخالفات المالية والإدارية، واعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي) مرتبة حسب الاهمية الاحصائية على فاعلية الرقابة ، في حين لم يكن هناك اثر ذو دلالة احصائية في قدرة تقارير ديوان المحاسبة على معالجة المخالفات المالية والادارية.

وقد أوصت الدراسة بتطوير تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بحيث تتضمن آليات معالجة المخالفات وعدم الاكتفاء فقط ببيان وقائع المخالفات وبيان الجهات التي ارتكبت هذه الوقائع مما يساهم في زيادة جودة التقارير. كما أوصت بحث مجلس الأمة الكويتي على معالجة المخالفات التي يتم اكتشافها من قبل ديوان المحاسبة حتى لا تضيع أية اموال على خزينة الدولة ، والعمل على تطوير تقارير ديوان المحاسبة بشكل افضل وذلك لظهور انجازات الحكومة بشكل كامل. وعدم تأجيل ملاحقة المخالفات لسنوات لاحقة. الامر الذي يصعب معالجتها لاحقا اما لوفاة المخالف او ترك العمل او الهجرة.

كلمات مفتاحية: فاعلية الرقابة، تقارير ديوان المحاسبة الكويتي ، اعضاء مجلس الأمة الكويتي ، الكويت .

**Impact of the reports quality of Kuwait State Audit Bureau on
audit effectiveness from the viewpoint of members of the Kuwait
National Assembly**

Researcher

Zaid Eissa Bin Hasan Al- Mesri

Supervise

Dr. Mari Hassan Bani Khalid

Abstract

This study aims to identify and examine the impact of the reports quality of the State Audit Bureau on the controlling effectiveness. The population of the study consisted of all members of of Kuwait National Assembly. The study follow the comprehensive survey method. To achive this goal, a questionnaire has been developed and distributed on the population of the study. Statistical Package for Social Science (SPSS) was used to test the hypotheses of the study and to achieve its goals.

The most important findings of the study, that there is astastical asignificant effect for the quality of Auidet Buera reports on the controlling effevtiveness. And the evaluations of members of of

Kuwait National Assembly for quality of Auidet Buera reports and controlling effevtiveness were high.

The study suggests a number of recommendations including:

improving the quality of Audit Bureau reports by setting mechanisms illustrate the treatments and follow up the Violations.

Keywords: *Controlling Effevtiveness, Kuwait Auidet Buera Report, Kuwait National Assembly. Kuwait*

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

المقدمة:

شهدت الإدارة العامة في دولة الكويت تطورا كبيرا بعد اكتشاف النفط فيها عام ١٩٤٣ حيث قامت بإنشاء العديد من المؤسسات العامة والدوائر في مختلف القطاعات الاجتماعية والمالية والخدمية والإنتاجية ؛ وذلك لتحقيق التنمية الشاملة في الدولة . الأمر الذي تطلب انشاء جهة رقابية للتأكد من تحقيق هذه الاجهزة لأهدافها ضمن معايير الكفاءة الادارية ووفقا للقوانين والانظمة المعمول بها ؛ وقد نص الدستور الكويتي ١٩٦٢ في المادة (١٥١) على أن ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ، ويكون ملحقا بمجلس الأمة ، ويعاون الحكومة و مجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة و إنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية . ف جاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ الذي نص على انشاء ديوان المحاسبة لتنفيذ هذه الغايات .

والهدف الأساسي لديوان المحاسبة هو تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة لصونها ومنع العبث بها والتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل في الأغراض التي خصصت لها.

ويقوم ديوان المحاسبة برفع العديد من التقارير المتعلقة بعمله ، حيث يقوم بتقديم تقرير سنوي إلى سمو الأمير ورئيسي مجلس الأمة والوزراء ووزير المالية يتضمن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها الختامية عن السنة المالية المنقضية ، ويقدم كشفا عن العمولات التي تقدم في

العقود التي تبرمها الدولة. كما اجاز قانون لرئيس الديوان تقديم تقارير أخرى على مدار السنة في المسائل التي يرى أنها بدرجة من الأهمية تستدعى سرعة.

في ضوء ما سبق يتضح ان ديوان المحاسبة يقدم العديد من التقارير الرقابية السنوية والدورية والطارئة لحماية المال العام عن الحالة المالية للدولة والأموال المستثمرة وكشف عمولات عقود الدولة .

وتحاول هذه الدراسة معرفة أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي من حيث :
توفيرها بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي وتمكينها من مساءلة الجهات المخالفة الخاضعة لرقابته ومعالجة المخالفات التي ارتكبت ومنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة) على فاعلية الرقابة فيما يتعلق بأبعاد (القدرة على حماية المال العام و توفير بيانات محاسبية دقيقة و السرعة في الاستجابة للتغيرات).وذلك من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

مشكلة الدراسة:

يُعد ديوان المحاسبة في دولة الكويت أحد الأجهزة الرقابية العليا المختصة برقابة الجهات المشمولة برقابته، ونتيجة التوسع والازدياد في الصلاحيات الممنوحة لديوان المحاسبة في دولة الكويت الذي يشمل الهيئات والشركات التي تساهم الحكومة فيها، وكذلك الشركات الممنوحة لامتيازات في استغلال الموارد الطبيعية أو إدارة المرافق الحكومية. وتنفيذا للمهام الموكلة اليه يقدم الديوان العديد من التقارير الرقابية السنوية والدورية والطارئة الهادفة الى حماية المال العام وعن الحالة المالية للدولة والأموال المستثمرة وكشف عمولات عقود

الدولة . وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي على فاعلية الرقابة . ويمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال الاسئلة التالية:

١. هل توفر تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي؟

٢. هل تمكن تقارير ديوان المحاسبة الكويتي من مساءلة الجهات المخالفة؟

٣. هل تقدم تقارير ديوان المحاسبة الكويتي الإجراءات اللازمة لمعالجة المخالفات التي ارتكبتها الجهات الخاضعة لرقابته؟

٤. هل تقارير ديوان المحاسبة الكويتي رقابة مانعة تمنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابته ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية H_{01} الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة (إحصائية) عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

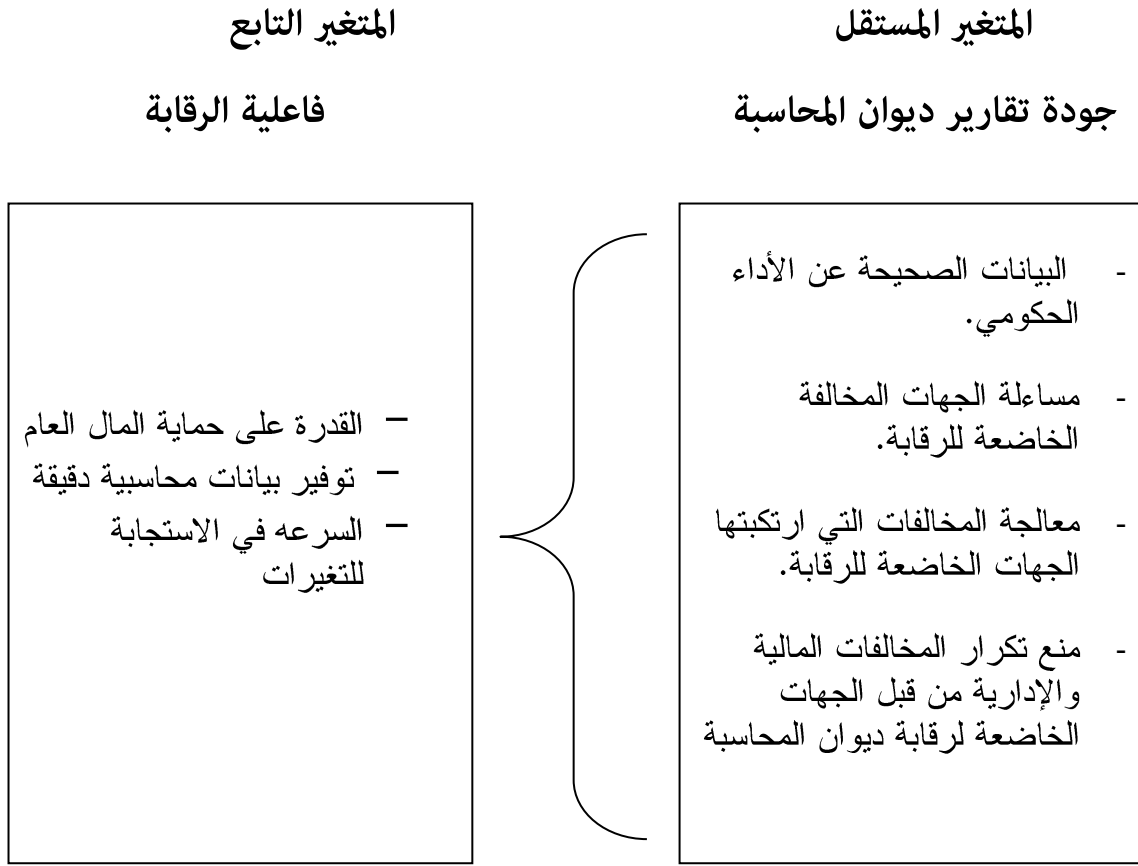
الفرضية H_{01a} الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق ببعد إعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي على فاعلية الرقابة.

الفرضية H_{01b} الفرعية: الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق بعد مساءلة الجهات الخاضعة لرقابته على فاعلية الرقابة.

الفرضية H_{01c} الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق بعد معالجة المخالفات التي ارتكبتها الجهات المخالفة على فاعلية الرقابة. .

الفرضية H_{01d} الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق بعد منع تكرار المخالفات على فاعلية الرقابة
مخطط الدراسة:

الشكل (١-١)



مخطط الدراسة من اعداد الباحث في ضوء الدراسات السابقة .

اهمية الدراسة

- تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو رقابة ديوان المحاسبة وجودة التقارير التي يقدمها على فاعلية الرقابة ، وكذلك من أهمية مجتمع الدراسة وهو أعضاء مجلس الأمة الكويتي الذي يلعب دورا كبيرا في وظيفة الرقابة والمسائلة في دولة الكويت مما يعطي الدراسة أهمية خاصة .

– وتقدم الدراسة توصيات من شأنها زيادة فاعلية وظيفة الرقابة وتجويد تقارير ديوان المحاسبة.

– كما تسهم الدراسة في تعزيز الجانب النظري واثراء الجانب المعرفي في مجال الرقابة في الادارة العامة .

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية الى بيان أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي وذلك من خلال :

١. معرفة مدى توفير تقارير ديوان المحاسبة بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي.

٢. بيان هل تحدد تقارير ديوان المحاسبة المخالفات ومسؤولياتها مما يمكن من محاسبة الجهات المخالفة.

٣. توضيح دور تقارير ديوان المحاسبة الكويتي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المخالفات التي ارتكبتها الجهات الخاضعة لرقابته.

٤. تحديد دور تقارير ديوان المحاسبة الكويتي في تشكيل رقابة مانعة تمنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابته .

مصطلحات الدراسة:-

رقابة ديوان المحاسبة: هي الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة من قبل مدقي الحسابات التابعين له، وهي رقابة تشمل كافة التصرفات المالية التي تجريها المؤسسات العامة والدوائر التابعة لها في

دولة الكويت، بهدف صون الأموال العامة ومنع العبث بها والتأكد من استخدامها الاستخدام الأمثل في الأغراض التي خصصت لها. (ديوان المحاسبة الكويتي، مفكرة المصطلحات الرقابية والمالية، ٢٠٠٩). تقارير ديوان المحاسبة: هي المعايير والمؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس مدى كفاية وفاعلية الأداء الفعلي التي يقوم الديوان على أساسها بالحكم على أداء المؤسسات العامة في دولة الكويت، وهي معايير كمية ونوعية يتوقف اختيارها على حجم المؤسسة وطبيعة عملها وفلسفة إدارتها واستراتيجياتها المتبعة. (ديوان المحاسبة الكويتي، دليل التدقيق العام، ٢٠٠٩).

جودة تقارير ديوان المحاسبة : ويقصد بها مدى استخدام تقارير ديوان المحاسبة من قبل اعضاء مجلس الأمة الكويتي في المساءلة و توفير الرقابة المانعة و توفير الرقابة الكاشفة للأخطاء واستخدام التقارير في تصحيح الأخطاء. وتقيس فقرات الاستبانة ١-٢٢ أبعاد هذا المتغير.

فاعلية الرقابة : يقصد بفاعلية نظام الرقابة بأنها قدرة النظام على حماية أصول الوحدة الاقتصادية من الاختلاس والتلاعب وتوفير بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فضلا عن سرعته في الاستجابة للتغيرات المستقبلية وقابليته للتحديث (عليهات، ٢٠١٣). وتقيس فقرات الاستبانة ٢٣-٣٣ أبعاد هذا المتغير.

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

تسعى المؤسسات على اختلاف انشطتها الى تحقيق سيطرة ورقابة كاملة على العمليات والمهام التي تنفذها، وذلك لضمان تحقيق كفاءة في الاداء والحفاظ على رشادة القرارات والاقتصادية في تنفيذها، وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي احد الادوات التي يتم من خلالها فرض الرقابة والتحكم على تنفيذ القرارات و ادارة العمليات لضمان تحقيق المؤسسات لافضل تنفيذ لخططها وبرامجها بما يضمن ترشيد النفقات.

اولا : الإطار النظري

الرقابة الإدارية.

وتشمل الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات، والقرارات الإدارية، كما تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة؛ مثل: الكشوفات الإحصائية، ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة والموازنات التخطيطية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية، وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين، وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية، والمالية.

أهداف الرقابة

تكمّن الأهداف الرئيسية للرقابة كما يراها (الديري، ٢٠١١):

١. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
 ٢. حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب.
 ٣. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
 ٤. رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
 ٥. تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
 ٦. تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المنشأة.
- تنفذ أنشطة التدقيق الداخلي في بيئات ثقافية وقانونية متباينة، وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهيكلها التنظيمية، كما تمارس من خلال مدققين داخليين الأمر الذي يؤثر في ممارسة أنشطة التدقيق الداخلي في البيئات المختلفة مما يتطلب وجود معايير تنظم تلك المهنة (جمعة، ٢٠٠٩)
- صفات الرقابة الفعالة:

يعتمد نجاح الرقابة في تحقيق أهدافها على الخصائص الرقابية التالية (ياغي، ٢٠١٣):

١. أن تكون الرقابة إيجابية بمعنى أن لا تقتصر على كشف الأخطاء والانحرافات وتصيد المخالفات وتحديد الأفراد المسؤولين عنها، بل تتعدى ذلك لإيجاد وسائل وطرق لتصحيحها وتجنب حدوثها مستقبلاً.

٢. أن تكون الرقابة سهلة وواضحة ومفهومة للجميع وتتناسب مع قدرات المسؤولين وخبراتهم وإلا فقدت فاعليتها والهدف من وجودها.
٣. أن تكون الرقابة اقتصادية غير مكلفة بمعنى أن العائد المتوقع منها يجب أن يقل عن نفقتها.
٤. أن تضمن الرقابة حماية الموظفين من الإجراءات التعسفية التي قد تتخذ ضدهم بسبب مباشرة مهامهم الوظيفية.
٥. أن يتحلى من يمارس الرقابة بالنزاهة والكفاءة الممتازة والخبرة الإدارية والرقابية التي تتناسب مع الاعمال المشمولة برقابتهم.
٦. أن تكون الرقابة أداة لمساعدة الموظفين على تحسين ادائهم وليست أداء للتخويف والتهديد والعقاب وتصيد الأخطاء لمعاقبة مرتكبيها. وهنا لابد من مشاركتهم للحصول على تأييدهم من أجل زيادة اتجاهاتهم الإيجابية.
٧. أن تكون الرقابة قائمة على أسس موضوعية وواقعية مما يستدعي وجود مقاييس محددة لمراقبة الأعمال وفقاً لها.
٨. أن تكون الرقابة مرآة تنعكس عليها طبيعة أوجه النشاط وحجمها. فالرقابة التي تمارسها الإدارة العليا تختلف عن تلك التي تمارسها الإدارة الوسطى أو الإدارة الدنيا.
٩. أن تضمن الرقابة سرعة استرجاع المعلومات أي الحصول على التغذية الاسترجاعية حتى يتم التعرف على سير العمل أولاً بأول مما يضمن للجهات المسؤولة اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات والأخطاء قبل استفحالها وفوات أوانها.

ديوان المحاسبة الكويتي:

ورد في (دليل التدقيق العام الصادر عن ديوان المحاسبة الكويتي، عام ٢٠٠٨) ان الرقابة المالية في دولة الكويت مرت بمراحل تاريخية عديدة إلى أن استقر تطبيقها بالشكل الذي يقوم به ديوان المحاسبة ووزارة المالية حالياً، وهذه المراحل هي:

الفترة الأولى ١٩٥٦-١٩٦٥

١- في يوليو عام ١٩٥٦ صدر الأمر الأميري بالتقييد في الصرف في حدود ما ورد في الموازنة المصادق عليها، كما ألزم الدوائر الحكومية بعدم تجاوز تلك الحدود إلا من خلال أمر أميري خاص بذلك.

٢- في ٨ يناير عام ١٩٥٧ تم تأكيد الرقابة المذكورة آنفاً وتثبيت شرعيتها بالمرسوم الأميري رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بشأن موازنة الدولة ومسئولية الدوائر ومحاسبتها.

٣- صدر المرسوم الأميري بقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٠ بقواعد إعداد الموازنات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

٤- في تاريخ ٦ يناير عام ١٩٦٤ قرر مجلس الوزراء الموافقة على توصيات مجلس الأمة بعد اعتمادها لمشروع موازنة السنة المالية ١٩٦٣-١٩٦٤.

٥- في فبراير عام ١٩٦٥ تم تضمين توصية ديوان المحاسبة في مشروع قانون خاص، بقواعد إعداد الموازنات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها.

المرحلة الثانية ١٩٦٦-١٩٧٨

١- في ٦ يوليو عام ١٩٦٦ أوردت وزارة المالية (والنفط) آنذاك لدى إعداد مشروع قانون إعداد الموازنات العامة، والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي مادتين تتعلقان بالرقابة المالية.

٢- في ١٥ يوليو عام ١٩٧٨ صدر المرسوم بالقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة، والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي متضمنا المادتين (٣٣- ٣٤) المذكورتين، هذا ولم يتم العمل بهاتين المادتين حتى عام ١٩٩٢.

الفترة الثالثة ١٩٩٢-٢٠٠٣

١- في ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ تقدم وزير المالية باقتراح إلى مجلس الوزراء بتفويضه في تعيين مراقبين ماليين ورؤساء حسابات، بمختلف الوزارات والإدارات الحكومية، وتحديد اختصاصاتهم وتبعيتهم.

٢- في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٩٣ صدر القرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٣ في شأن تحديد اختصاصات وتبعية المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات.

٣- في ٢٩ ديسمبر عام ١٩٩٣ صدر القرار الإداري رقم (٤١٤) لسنة ١٩٩٣ بشأن إنشاء مكتب المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات، بحيث يباشر الاختصاصات التي نص عليها القرار الوزاري رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٣،

٤- في ٥ أغسطس عام ١٩٩٦ صدر القرار الوزاري رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٦ بتعديل مسمى مكتب المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات إلى إدارة الرقابة المالية لتباشر ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها بالقانون.

٥- في ٢٠/٧/٢٠٠٢ صدر القرار الوزاري رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٢ بتحديد اختصاصات المراقبين الماليين ورؤساء الحسابات بالجهات ذات الموازنات المستقلة.

استقلالية ديوان المحاسبة الكويتي

لكي يستطيع الديوان تحقيق الأهداف المنوطة إليه القيام بها ومباشرة اختصاصاته طبقا لقانون إنشائه، كان لابد من إحاطتها بسياج من الضمانات التي تكفل له الاستقلالية في القيام بواجبات وظيفته على الوجه الأكمل، وتتمثل تلك الاستقلالية كما ورد في (دليل التدقيق العام الصادر عن ديوان المحاسبة الكويتي، عام ٢٠٠٨) في الآتي:

١- يتولى الإشراف الفني والإداري على أعمال الديوان وموظفيه رئيس يتم تعيينه بمرسوم أميري بعد ترشيح من مجلس الأمة الكويتي وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسته سرية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ويعامل رئيس الديوان معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش والبدلات والمزايا المالية وكذا أحكام الاتهام والمحاكمة، ولا يجوز عزله إلا بعد موافقة معظم أعضاء مجلس الأمة أو بأمر من السلطة التأديبية المختصة.

٢- يتم تعيين جميع الوظائف القيادية بالديوان بمرسوم أميري بناءً على ترشيح رئيس الديوان وموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء، وللديوان نظام خاص بشئون موظفيه يختلف عن النظام الذي يخضع له موظفو السلطة التنفيذية، وذلك بموجب قانون إنشاء ديوان المحاسبة الكويتي.

٣- يتم وضع موازنة ديوان المحاسبة الكويتي من قبل رئيس الديوان، بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة الكويتي وتدرج في قسم خاص بالموازنة العامة للدولة.

٤- وتدعم تلك الأحكام الخاصة بالرئيس والوظائف القيادية وشئون موظفي الديوان وميزانيته استقلالية الديوان، كما أن عدم تحديد مدة الخدمة للرئيس، يمنح الديوان الاستمرارية في القيادة المثمرة التي نادرا

تبعية ديوان المحاسبة الكويتي

يعدّ ديوان المحاسبة الكويتي هيئة مستقلة وإن كان ملحقاً بمجلس الأمة الكويتي، إلا أنه لا يعد جزءاً من الهيكل التنظيمي لهذا المجلس، وبالتالي فإن هذه التبعية تقف عند حدود الإشراف والمعاونة خاصة في مجال الرقابة على المال العام، وتتمثل مظاهر هذا الإشراف فيما تضمنته نصوص قانون الديوان من أحكام، ومنها أنه في حالة تعطل الحياة النيابية يلحق الديوان مؤقتاً برئاسة مجلس الوزراء لحين عودة الحياة البرلمانية وذلك لإزالة ما قد يجول بذهن بعضهم، بأن الرقابة معطلة حتى عودة البرلمان (دليل التدقيق العام الصادر عن ديوان المحاسبة الكويتي، عام ٢٠٠٨).

أنواع الرقابة في ديوان المحاسبة

يتبع ديوان المحاسبة الكويتي أسلوبين من أساليب الرقابة المالية هما:

١- رقابة مسبقة : تضع لها المناقصات الخاصة بالتوريدات وأشغال العامة وكل مشروع ارتباط أو اتفاق أو عقد يكون من شأن إبرامه ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة أو عليها إذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة أو الارتباط أو الاتفاق أو العقد مائة ألف دينار كويتي فأكثر ، وقد ألزم القانون تلك الجهات بأن لا ترتبط أو تتعاقد إلا بعد الحصول على موافقة ديوان المحاسبة ، والديوان لا يصدر موافقته

في هذه الحالات إلا بعد بحث الأوراق والتثبت من أن الاعتمادات الواردة وفقاً للأحكام والقواعد المالية المقررة.

٢- رقابة لاحقة: تجري بعد الارتباط أو الصرف وتشمل كافة التصرفات المالية التي تجريها الجهات الخاضعة لرقابة الديوان. (دليل التدقيق العام الصادر عن ديوان المحاسبة الكويتي، عام ٢٠٠٨)

ثانياً : الدراسات السابقة

الدراسات العربية

١. دراسة المطيري (٢٠١٢) بعنوان: مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

أجريت الدراسة على عينة طبقية مكونة من (٨٦) جهة خاضعة لرقابة الديوان، وبلغت حجم عينة الدراسة (٢١١) موظفًا، وتم استخدام استبانة لقياس متغيرات الدراسة، ومن نتائج الدراسة بأن الاجراءات الرقابية التي يمارسها الديوان وإجراءات الرقابة المالية المسبقة واللاحقة واجراءات الرقابة المحاسبية، وتقويم الاداء تتسم بالفاعلية.

٢. دراسة بني خالد وحتاملة (٢٠١٢) بعنوان: الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في الجامعات الرسمية الاردنية وتألفت العينة من مدققي ديوان المحاسبة، وموظفي الدائرة المالية وعددهم (٢٢٤) موظفًا، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، حيث توصلت إلى ابتعاد جميع فقرات الفاعلية عن الصفر (المصفوفة الصفريّة)، والأكثر ابتعادًا: (عدم تحسن نوعية التقارير التي يقدمها الديوان، وتُشكل رقابة الديوان رقابة وقائية بدرجة متوسطة، وانخفاض الاستجابة للتوصيات التي يقدمها الديوان للجهات الخاضعة لرقابته، وتزايد كل من المخرجات الرقابية والوفورات المالية). وأكثر المتغيرات تأثيرًا ذات دلالة إحصائية على الفاعلية: فحص أنظمة وإجراءات العمل الرقابي، وضغوطات العمل الرقابي، والمبادئ الأخلاقية للمدققين، ولم يكن لنمط الرقابة وهيكله ومعايير العمل الرقابي. تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على الفاعلية.

٣. دراسة الدوسري (٢٠١١) بعنوان: اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على

المؤسسات العامة في دولة الكويت

تكونت عينة الدراسة من (٧٢) مدققًا يمارسون أعمال الرقابة والتدقيق على المؤسسات العامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الادارة العليا بديوان المحاسبة وللتشريعات النافذه والمطبقة بديوان المحاسبة، وللادوات والاساليب العلمية التي يستخدمها مدققو الديوان، والكفاءات الادارية والفنية القادرة على إنجاز الرقابة وللدورات التدريبية للمدققين في مجال الرقابة في اداء الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت .

٤. دراسة خصاونة (٢٠١٠) بعنوان تقييم اجراءات الرقابة الحكومية في ضوء تطبيق

الحكومة الالكترونية "دراسة ميدانية " ديوان المحاسبة في الاردن

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (١٥٠) موظفا في ديوان المحاسبة يعملون في المؤسسات الحكومية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى- مجموعة من النتائج أهمها بأنه لا يتوفر لديوان المحاسبة اجراءات رقابية ملائمة تشتمل على: إجراءات التخطيط للعملية الرقابية، وإجراءات تصميم نموذج لتنفيذ عملية الرقابة الحكومية في مجال الانظمة الالكترونية.

٥. دراسة القبيلات (٢٠١٠) والتي جاءت بعنوان الرقابة الادارية والمالية على الاجهزة

الحكومية في المملكة الاردنية الهاشمية، دراسة تحليلية تطبيقية.

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع الرقابة الادارية والمالية على الاجهزة الحكومية في المملكة الاردنية الهاشمية، بهدف اظهار مدى فاعلية وكفاءة الرقابة الادارية ومالية على الاجهزة الحكومية في الاردن والتعرف على الاجهزة التي تقوم بعملية الرقابة بشقيها الاداري والمالي.. وذلك من خلال تقسيمها الى نوعين: النوع الاول: الاجهزة المختصة بالرقابة الادارية والنوع الثاني: تلتجهزة المختصة بالرقابة المالية.. وقد اتبعت في هذه الدراسة اسلوب تحليل النصوص القانونية التي تحكم عملية الرقابة الادارية والمالية على الاجهزة الحكومية في الاردن، حيث تم التعرف على كيفية انشاء اجهزة الرقابة الادارية والمالية في المملكة الاردنية الهاشمية وتكوينها وارتباطها القانوني وعلاقة بعضها ببعض الآخر.. كما تم التطرق لاختصاصات هذه الاجهزة ومسؤولياتها الرقابية ووسائل ممارسة هذه الاختصاصات.

ومن خلال هذه الدراسة أمكن التعرف على عدد من المعوقات التي تعترض أجهزة الرقابة الادارية والمالية في الاردن في ممارستها لمهامها وادائه لواجباتها، واهم هذه المعوقات ضعف التشريعات التي تحكم عمل هذه الاجهزة وقصورها عن مواكبة المفاهيم الحديثة في مجال الرقابة الادارية والمالية، وقصورها عن مواكبة مثيلاتها في الدول الاخرى، وعدم تمتع ادارات هذه الاجهزة وموظفيها بالحصانة الكافية لاداء واجباتهم على أكمل وجه مما يضعف من أداء هذه الاجهزة ويقلل من شأنها، اضافة الى نقص الكوادر الوظيفية المؤهلة للعمل في مجال الرقابة الادارية والمالية في هذه الاجهزة وضعف التجاوب والتعاون من قبل مختلف الوزارات والدوائر الحكومية الخاضعة لرقابة هذه الاجهزة في المملكة مع توصيات هذه الاجهزة.

٦- دراسة الرحالة (٢٠٠٦) بعنوان: دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الاموال العامة في المملكة الاردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة. هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على دور قانون ديوان المحاسبة الاردني في المحافظة على المال العام، وقيامه بالمهام والواجبات الموكلة اليه في ظل المتغيرات المعاصرة، وذلك من خلال معرفة مدى تطابق ما يوفره القانون من بيئة تشريعية للقيام بعمله في ظل المعايير الدولية للرقابة العليا، وتحديد اتجاهات وآراء القائمين على تطبيق القانون. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة قانون ديوان المحاسبة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ومقارنته مع قوانين بعض الدول العربية والمعايير الدولية في مجال الرقابة الحكومية، والبيانات الاولية التي جمعت من خلال الاستبانة المعدة لهذه

الغاية من عينة من العاملين في الديوان، حيث تم جمع (٩٤) استبانة صالحة للتحليل من اصل (١١٠) استبانات تم توزيعها. وقد أظهرت الدراسة أن القانون لا يتوافق مع المعايير الدولية وان قوانين بعض الدول العربية أكثر حداثة وتتفق نصوصها مع معايير الرقابة العليا الدولية. كما ان أفراد العينة يرون بصورة عامة ضرورة إصدار قانون جديد يأخذ المستجدات المعاصرة بعين الاعتبار، على الرغم من ان القانون يتصف بعدة صفات ايجابية. وأوصت الدراسة بضرورة تعديل القانون او إصدار قانون جديد يضم كافة المبادئ التي تقوم عليها المعايير الدولية الرقابية، وما هو موجود في قوانين بعض الدول الأخرى.

٧- دراسة عبدالله (٢٠٠٣)، بعنوان: رقابة ديوان المحاسبة في الأردن في ضوء مبادئ المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي).

هدفت الدراسة إلى تقييم رقابة ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد الرقابية الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي)، ولتحقيق هذا الهدف فقد صممت استبانة خاصة لغرض الدراسة مكونة من ثلاثة أجزاء وزعت على جميع وحدات المراقبة التابعة للديوان والبالغ عددها (٣٥) مراقبة، حيث تم توزيع (١٦٠) استبيان وكان عدد الاستبيانات المستردة (١٤٠) استبيان أي بنسبة (٨٧%)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية في قانون ديوان المحاسبة من حيث الاستقلالية المالية والإدارية وشمول رئيس وكبار موظفي الديوان بالحصانة، وأن مدققي الديوان يعانون من مشاكل تحول دون تأديتهم لأعمالهم على أكمل وجه

منها ضعف أجهزة الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر الحكومية وقلة عدد موظفي الديوان مقارنة مع حجم العمل الملقى على عاتقهم، وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: تعديل قانون المحاسبة وزيادة التعاون بين السلطة التشريعية وديوان المحاسبة، وتفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية وتزويدها بالكوادر المؤهلة والمتخصصة وربطها بأعلى سلطة إدارية في تلك المؤسسات.

٦. دراسة عثمان (٢٠٠٠) بعنوان: تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على اداء المؤسسات العامة في الاردن.

هدفت الدراسة الى التعرف على وجهة نظر مدققي ديوان المحاسبة حول ممارسة رقابة الاداء على المؤسسات العامة في الاردن، والقدرات المؤسسية والمعوقات التي تعترض تطبيق رقابة الاداء على تلك المؤسسات. وقد توصلت الى ضرورة توفر البيئة القانونية والكوادر البشرية المؤهلة لقيام ديوان المحاسبة في رقابة الاداء واستخدامه الاساليب الحديثة في الرقابة مثل الاساليب الاحصائية والدراسات الميدانية والرقابة الشاملة. كما بينت الدراسة ان الديوان يقوم بعقد دورات تدريبية لموظفيه لرفع كفاءتهم وان المؤسسات العامة توفر معايير الاداء. وقد اوصت بان يقوم الديوان بالموازنة بين التكلفة والعائد في عملية الرقابة على الاداء وتعديل بعض مواد قانونه.

١. دراسة (Tucker, ٢٠٠١)، بعنوان: Effectiveness IT Audit Proficiency

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة المراجعة في ضوء اهتمام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، أجريت الدراسة على عينة عشوائية من الشركات الصناعية في الولايات المتحدة. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات تؤثر على كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية الخمسة، من بيئة الرقابة وتقدير الخطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة. أن المعيار ساس رقم (٩٤) يتطلب من المراجع ضرورة الحصول على فهم كافي للرقابة الداخلية لتخطيط عملية المراجعة، كما جاء فيها أن على المراجع تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة الداخلية وتقييم خطر الرقابة الداخلية عند الحد الأدنى وتنفيذ الاختبارات الجوهرية، وقيام المراجع بالتخطيط للاختبارات الجوهرية فقط، يحقق رضا المراجع نتيجة فعالية هذا المنهج. أن نظام تكنولوجيا المعلومات يتضمن رقابة داخلية خاص بالحسابات الهامة، وعلى المراجع ضرورة القيام بوصف خصائص الرقابة العامة والتطبيقية لما لها من أهمية في تنفيذ مهام عملية المراجعة، وعند تصميم اختبارات الرقابة الإلكترونية قد يحتاج المراجع الحصول على أدلة إثبات عن مدى كفاءة الرقابة المتعلقة بالمزاعم بشكل مباشر وأخرى بشكل غير مباشر كما في الرقابة العامة.

٢- دراسة (Whittington, ٢٠٠٢)، بعنوان: New Audit Documentation Requirement , SAS NO ٩٦، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن زيادة إجراءات ومتطلبات التوثيق المستندي بالأعمال المحوسبة، وزيادة أعمال التدقيق عليها والنتيجة عن

الزيادة الكبيرة في استخدام التكنولوجيا وتعدد أعمال ونشاطات الشركات والمنافسة العالمية، لذلك صدر معيار تدقيق جديد رقم (٩٦) في سنة (٢٠٠١) عن لجنة معايير التدقيق (ASB) وذلك للبحث في موضوع التوثيق المستندي للأعمال التي تتم على النظم المحاسبية الإلكترونية.

وتوصلت الدراسة إلى تحديد مشاكل التوثيق المستندي الناتجة عن التطورات التكنولوجية في بيئة المحاسبة والتدقيق وكان أهم مشاكل التوثيق المستندي هي: قضايا تتعلق بثبات المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية والإفصاح وكذلك الأعمال غير المستمرة والتقديرات الشخصية وظروف عدم التأكد. بيان نتائج إجراءات التدقيق التي تعطي مؤشرا للقوائم المالية حول الإجراءات التي تحتاج إلى تعديل. بيان الحالات التي تسبب وجود صعوبات كثيرة تتعلق بتطبيق إجراءات التدقيق التي يراها المدقق ضرورية. ان التوثيق المستندي يهدف بشكل أساسي لتوفير الدعم لتقرير المدقق والرقابة على عملية التدقيق، وأن يكون هذا المعيار معروفا من حيث التطبيق والمفهوم، وسبب ظهوره التطورات التكنولوجية على نظام الرقابة الداخلية وتنوع وتعقيد الأعمال التي يقوم بها المحاسب وبالتالي المدقق الداخلي وان التوثيق المستندي يتطلب الاحتفاظ بعدة نسخ من العقود المهمة التي تمكن المدقق من تقييم حسابات النشاطات المهمة.

٣- دراسة (Al Sharairi, ٢٠١١) بعنوان: واقع ومعوقات استخدام الإجراءات التحليلية في الرقابة على المال العام: دراسة حالة ديوان المحاسبة في الاردن، وتم استخدام استبانة لقياس متغيرات الدراسة وتم توزيعها على عينة بلغ حجمها (٢٨٠) مدققا، وأظهرت الدراسة أن مدققي ديوان المحاسبة يستخدمون أساليب المراجعة التحليلية بدرجة متوسطة، أما أسلوب المقارنات فيستخدم بدرجة كبيرة، بينما يتم استخدام اساليب

٤- المراجعة التحليلية المتقدمة بدرجة متدنية، كونها بحاجة إلى مهارات احصائية تحليلية، وأن هنالك عدة معوقات تحد من استخدام الاساليب التحليلية في الديوان من اهمها: عدم وجود معايير وأدلة تتعلق بالاجراءات التحليلية صادرة عن الانتوساي والديوان، وعدم وفر المهارات في مجال الاساليب التحليلية.

٥- دراسة Subramaniam, (٢٠١٢) Zulkifflee, Mazlina, Fadzilah بعنوان:

دراسة ميدانية اجريت على ٧٣ منظمة عامة في ماليزيا, وهدفت الدراسة إلى ايجاد العلاقة ما بين كفاءة التدقيق الداخلي من حيث (الفترة الزمنية للتدقيق الداخلي في المنظمة, خبرة موظفي التدقيق الداخلي في تكنولوجيا المعلومات ومهارات الحاسوب, ساعات التدريب, مؤهلات موظفي التدقيق الداخلي المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق, وخبرة موظفي التدقيق في مجال تدقيق الحسابات) وما بين تكاليف التدقيق, وكذلك مساهمة المدققين الداخليين للبيانات المالية في تقليل تكاليف التدقيق. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها انه هناك علاقة ايجابية ما بين متغيرات كفاءة التدقيق الداخلي, ومساهمة المدققين الداخليين للبيانات المالية في تخفيض تكاليف التدقيق.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

جاءت هذه الدراسات متفقة مع الدراسات السابقة لتناولها الموضوع ذاته، ويرى الباحث أن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو الاختلاف في طبيعة وأسلوب تناول الموضوع، إلى جانب اختلاف النطاق الزمني وعينة الدراسة مما ترتب عليه اختلاف في نتائج التحليل التي توصلت إليها الدراسة.

كما تتميز الدراسة الحالية بنتائجها التي سوف يكون لها أثر في زيادة فاعلية جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي على فاعلية الرقابة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة والمعالجة الإحصائية واختبار الفرضيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، التي هدفت إلى معرفة أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي من حيث: (توفيرها بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي وتمكينها من مساءلة الجهات المخالفة الخاضعة لرقابته ومعالجة المخالفات التي ارتكبت ومنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة) على فاعلية الرقابة فيما يتعلق بأبعاد (القدرة على حماية المال العام و توفير بيانات محاسبية دقيقة و السرعة في الاستجابة للتغيرات) ، مع إيضاح المعالجة الإحصائية لتلك البيانات من خلال تحليل إجابات عينة الدراسة والمتمثلة بأعضاء مجلس الأمة الكويتي ، ثم عرض البيانات وتحليل فقرات الاستبانة وصولاً إلى اختبار الفرضيات.

٣,١. منهجية الدراسة

-أسلوب الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي في وصف جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي والمنهج التحليلي لاختبار اثر جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي (توفيرها بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي وتمكينها من مساءلة الجهات المخالفة الخاضعة لرقابته ومعالجة المخالفات التي ارتكبت ومنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة) على فاعلية الرقابة فيما يتعلق بأبعاد: (القدرة على حماية المال العام و توفير بيانات محاسبية دقيقة و السرعة في الاستجابة للتغيرات) ، والمنهج الميداني

من خلال توزيع الاستبانة على عينة الدراسة بغرض الحصول على معلومات عن أبعاد جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي و فاعلية الرقابة. وللقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة تم اعتماد مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) الذي يقابله مستوى ثقة (90%) لتفسير نتائج الاختبارات.

- مصادر البيانات

اعتمد الباحث على المصادر الآتية لجمع البيانات وتحليلها:

- البيانات الثانوية: المحصلة من خلال مراجعة الكتب العلمية والمجلات العلمية المتخصصة بالرقابة الإدارية .

- البيانات الأولية: تم جمع البيانات من خلال مجموعة من الأسئلة وزعت على عينة الدراسة (اعضاء مجلس الأمة الكويتي)، وتم تطوير الاستبانة بالرجوع إلى مقاييس معتمدة من الدراسات السابقة في نفس المجال لغرض قياس المتغيرات، وتعديل بعض الفقرات ليتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، وباستخدام مقياس ليكرت الخماسي فقد أعطيت الإجابات على أسئلة الاستبيان أرقاماً حسب التدرج التالي: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، لا أوافق (3)، لا أوافق بشدة (1).

- أداة الدراسة

لغايات الدراسة الميدانية قام الباحث بتطوير استبانة ، وتتكون من جزأين، تناول الجزء الأول البيانات الشخصية عن المستجيبين: (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة في العمل البرلماني، المشاركة في اللجان المالية والاقتصادية في المجلس)، أما الجزء الثاني فتكون من عدة محاور وأبعاد تقيس جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي، والمتمثلة بـ: (توفيرها بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي وتمكينها من مساءلة الجهات المخالفة الخاضعة لرقابته ومعالجة المخالفات التي ارتكبت ومنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة) واثرها في فاعلية الرقابة من حيث:(القدرة على حماية المال العام و توفير بيانات محاسبية دقيقة و السرعة في الاستجابة للتغيرات) . ملحق رقم (١).

- الأساليب الإحصائية

- قام الباحث باستخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات وذلك من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل فرضيات الدراسة، حيث استخدم الأساليب الإحصائية التالية :

- ١- مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): وهي المتوسطات والانحرافات المعيارية بهدف الكشف عن اتجاهات إجابات عينة الدراسة على إجابات أسئلة الدراسة، التكرارات والنسب المئوية بهدف وصف العينة.

٢- صدق أداة الدراسة : لتأكد من صحة الأداة ومن مصداقيتها وصحة فقراتها، وتم عرضها على عدد من المحكمين المتخصصين في المجال الأكاديمي للتأكد من ملائمة الفقرات وصحة الأداة، كذلك وتم استخدام الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق اختبار (Crobach Alpha).

٣- تحليل الانحدار الخطي المتعدد

٤- تحليل الانحدار الخطي

٥- اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

٦- واختبار التباين المسموح به (Tolerance)

- مجتمع الدراسة

تضمن مجتمع الدراسة جميع اعضاء مجلس الأمة الكويتي وعددهم (٥٠) عضوا ، وبناءً على ذلك تم استهداف جميع أفراد مجتمع الدراسة باعتماد أسلوب المسح الميداني الشامل في جمع البيانات من مجتمع الدراسة.

تم تطوير استبانة وزعت على مجتمع الدراسة (٥٠) عضوا ، وبلغ عدد الاستبانات غير المستردة (٩) استبانات ، وعدد الاستبانات غير الصالحة للتحليل (٢) ، أما عدد الاستبانات الصالحة للتحليل فقد بلغ (٣٩) استبانة ونسبة الاسترداد ٧٨% وهي نسبة مقبولة لغايات هذه الدراسة. والجدول رقم (٣-١) يلخص عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي.

الجدول (١-٣) ملخص حجم عينة الدراسة

عدد الاستبانات الصالحة للتحليل	عدد الاستبانات غير الصالحة للتحليل	عدد الاستبانات غير مستردة	العينة
٣٩	٢	٩	٥٠ عضوا

- الطريقة والإجراءات

لتحليل بيانات واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك حسب الدرجة التالية:

درجة (١) تعبر عن: موافق بدرجة ضعيفة جدا .

درجة (٢) تعبر عن: موافق بدرجة ضعيفة.

درجة (٣) تعبر عن: موافق بدرجة متوسطة

درجة (٤) تعبر عن: موافق بدرجة مرتفعة .

درجة (٥) تعبر عن: موافق بدرجة مرتفعة جدا

ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات مجتمع الدراسة (اعضاء مجلس الأمة الكويتي) على كل

فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل مجال من مجالاتها.

الجدول (٢-٣)

المعيار الإحصائي لتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة على فقرات

الاستبانة

الاهمية	الوسط الحسابي
منخفض	اقل من ٢,٣٣
متوسط	من ٢,٣٣ و اقل ٣,٦٧
مرتفع	من ٣,٦٧ الى ٥

- الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

توضح هذه الاختبارات صدق الأداة المستخدمة في الدراسة، وذلك بتوضيح مدى قياسها الفعلي لما صممت له الاستبانة، وبذلك يكون لها الصلاحية والصحة في الاختبار ولتحقيق هذا تم الاعتماد على الاختبارات التالية:

-صدق أداة الدراسة

صدق أداة الدراسة: تمثل صدق أو صحة أو صلاحية الأداة، بحيث يتم التأكد من أن مضمون الفقرات شامل ومع الوصف الدقيق في مفرداتها، وأن تكون مفهومة لكل من يستخدمها، حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المتخصصين في موضوع الدراسة، من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، وكما هو مبين في ملحق رقم (٣) حيث قاموا بمراجعة محتوى الفقرات ومدى ملاءمتها وشموليتها وتغطيتها للموضوع المبحوث فيه، وبناء على ملاحظاتهم تم تعديل الأداة.

- ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة هو استقرار النتائج، أي مدى التوافق أو الاتساق في نتائج الاستبيان إذا طُبقت أكثر من مرة وفي ظروف مماثلة، وقد تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) إذ يقيس مدى التناسق في إجابات المستجيبين على كل الأسئلة الموجودة في المقياس، كما يُمكن تفسير ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، ويدل ارتفاع قيمته على درجة ارتفاع الثبات ويتراوح ما بين (٠ و ١) ويكون قيمته مقبولة عند (٦٠%) وما فوق (Sekaran, ٢٠٠٣)، وقد كانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (٣-٣).

جدول (٣-٣)

نتائج ثبات مجالات جودة تقارير ديوان المحاسبة ومجالات فاعلية الرقابة بأسلوب

(كرونباخ ألفا)

المتغيرات	الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المتغير المستقل	١	اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي	٥	٠,٦٤٢
	٢	مساءلة الجهات المخالفة	٥	٠,٦٩٩
	٣	معالجة المخالفات	٥	٠,٦٧٨
	٤	منع تكرار المخالفات المالية والإدارية	٦	٠,٨٤٤
			جودة تقارير ديوان المحاسبة	٢١

٠,٨٣٧	٦	القدرة على حماية المال العام	١	المتغير
٠,٧٧٦	٣	توفير بيانات محاسبية دقيقة	٢	التابع
٠,٨٧٤	٣	السرعة في الاستجابة للتغيرات	٣	
٠,٩١٠	١٢	فاعلية الرقابة		

يبين الجدول (٣-٣) ان المجالات تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية ، حيث بلغت لمتغير جودة تقارير ديوان المحاسبة ككل (٠,٨٥٥) كما بلغت قيم الثبات ٠,٦٤٢ لمجال اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي ، وبلغت (٠,٦٩٩) لمجال مساءلة الجهات المخالفة وبلغت (٠,٦٧٨) لمجال معالجة المخالفات وبلغت (٠,٨٤٤) لمجال منع تكرار المخالفات المالية والإدارية . كما بلغت قيمة الثبات (٠,٩١٠) لفاعلية الرقابة ككل ، وبلغت (٠,٨٣٧) لمجال القدرة على حماية المال العام وبلغت (٠,٧٧٦) لمجال توفير بيانات محاسبية دقيقة وبلغت (٠,٨٧٤) لمجال السرعة في الاستجابة للتغيرات . وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لاغراض مثل هذه الدراسة.

- وصف خصائص عينة الدراسة

تناولت الدراسة جملة من الخصائص الشخصية لمجتمع الدراسة من حيث: (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر ، المؤهل العلمي ، الخبرة في العمل البرلماني، المشاركة في اللجان المالية والاقتصادية في المجلس) لأعضاء مجلس الأمة الكويتي ، والمستفاد من المعلومات الشخصية التي تضمنتها الاستبانة، واستناداً على ذلك تم وصفها كما في جدول (٤-٣).

جدول (٤-٣)

وصف افراد مجتمع الدراسة من خلال المعلومات الشخصية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	٣٢	٨٢,٠٥
	أنثى	٧	١٧,٩٥
	المجموع	٣٩	١٠٠,٠٠
الحالة الاجتماعية	متزوج	٣٦	٩٢,٣١
	أعزب	٣	٧,٦٩
	المجموع	٣٩	١٠٠,٠٠
العمر	أقل من ٤٠ سنة	٩	٢٣,٠٨
	من ٤٠ فأكثر	٣٠	٧٦,٩٢
	المجموع	٣٩	١٠٠,٠٠
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	٢	٥,١٢
	دراسات عليا	٣٧	٩٤,٨٧
	المجموع	٣٩	١٠٠,٠٠

أقل من ٥	٤	١٠,٢٦	الخبرة البرلمانية
من ٥ إلى أقل من ١٠	١٠	٢٥,٦٤	
من ١٠ إلى أقل من ١٥	٣	٧,٦٩	
١٥ سنة فأكثر	٢٢	٥٦,٤١	
المجموع	٣٩	١٠٠,٠٠	
شارك	٢٠	٥١,٢٨	المشاركة في اللجان المالية والاقتصادية في المجلس
لم يشارك	١٩	٤٨,٧٢	
المجموع	٣٩	١٠٠,٠٠	

نلاحظ من الجدول (٤-٣) ان عدد الذكور في مجتمع الدراسة بلغ ٣٢ وبنسبة (٨٢,٩)، فيما بلغ عدد الاناث ٧ وبنسبة (١٧,٩٥)، وفي متغير العمر فقد بلغت فئة العمر (٤٠ فأكثر) اعلى نسبة وبعدها ٣٠ عضوا وبنسبة (٧٦,٩٢) في حين بلغت اقل نسبة للعمر (اقل من ٣٠ سنة) وبنسبة (٩,٤)، وفي المستوى التعليمي بلغ عدد الاعضاء الذين يحملون مؤهلات دراسات عليا (٣٧) وبنسبة (٩٤,٨٧) . أما فيما يتعلق بالخبرة بالعمل النيابي فيلاحظ أن مانسبته (٦٤,١٥٩) من مجتمع الدراسة لديهم خبرة في العمل النيابي ١٠ سنوات فأكثر . وان أكثر من ٥٠% من مجتمع الدراسة شاركوا في اللجان المالية والاقتصادية في مجلس الأمة الكويتي مما يجعل اجابات مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة أكثر منطقية ومعبرة عن معرفة وخبرة

٣,٢. عرض نتائج الدراسة الميدانية

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي. وفي ضوء هذا الهدف فقد تم وضع عددا من الاسئلة بهدف التعرف الى معرفة قيم ومستوى تقدير افراد مجلس الأمة الكويتي للمتغيرات والمجالات الممثلة لموضوع الدراسة ، اضافة الى وضع فرضية رئيسية تم تفريعها الى اربع فرضيات فرعية. وفيما يلي عرض لنتائج اسئلة الدراسة وفرضياتها .

ولتقييم اعضاء مجلس الامة الكويتي لجودة تقارير ديوان المحاسبة فاعلية الرقابة بهدف اعطاء تقديرات كمية لوصف تقديرات اعضاء مجلس الامة الكويتي لجودة تقارير ديوان المحاسبة وفاعلية الرقابة ، فقد استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية .

- تقييم اعضاء مجلس الامة الكويتي لجودة تقارير ديوان المحاسبة .

يلاحظ من الجدول (٣-٥) أن مجالات جودة تقارير ديوان المحاسبة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي كانت مرتفعة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٢) بأهمية نسبية (٧٨,٤٠) ، وجاء مستوى المجالات بين مرتفع و مرتفع جدا ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٣٢ - ٣,٤٧) ، وجاء في الرتبة الأولى مجال مساءلة الجهات المخالفة بمتوسط حسابي (٤,٣٢) وأهمية نسبية (٨٦,٤٠) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال منع تكرار المخالفات المالية والإدارية بمتوسط حسابي (٣,٤٧) بأهمية نسبية (٦٩,٤٠)

جدول (٣-٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة تقارير ديوان المحاسبة مرتبة حسب الأهمية الإحصائية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
٢	مساءلة الجهات المخالفة	٤,٣٢	٠,٤٩	٨٦,٤٠	مرتفع	١
١	اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي	٣,٩٦	٠,٥٩	٧٩,٢٠	مرتفع	٢
٣	معالجة المخالفات	٣,٩١	٠,٦٣	٧٨,٢٠	مرتفع	٣

٤	متوسط	٦٩,٤٠	٠,٨٠	٣,٤٧	منع تكرار المخالفات المالية والإدارية	٤
	مرتفع			٣,٩٢	الكل	

وقد تم تحليل مجالات جودة تقارير ديوان المحاسبة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي وفقاً لفقراتها وذلك على النحو التالي:

- مجال اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لمجال اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي ، حيث يلاحظ من الجدول (٣-٦) أن مستوى مجال اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤) ، وجاء مستوى فقرات المجال بين مرتفع ومتوسط، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٤٤ - ٣,٤٦) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٣) وهي " تبين تقارير ديوان المحاسبة المخالفات المرتكبة من قبل اجهزة الدولة " بمتوسط حسابي (٤,٤٤) و بأهمية نسبية (٨٨,٨٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٢) وهي " تسهم تقارير ديوان المحاسبة في ابراز انجازات الحكومة " بمتوسط حسابي (٣,٤٦) بأهمية نسبية (٦٩,٢٠)

جدول (٦-٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي مرتبة حسب الأهمية الاحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
٣	تبين تقارير ديوان المحاسبة المخالفات المرتكبة من قبل اجهزة الدولة	٤,٤٤	٠,٨٢	٨٨,٨٠	مرتفع	١
٥	توضح تقارير ديوان المحاسبة كفاءة الحكومة في استخدام المال العام	٤,١٣	٠,٨٦	٨٢,٦٠	مرتفع	٢

٣	مرتفع	٧٩.٤٠	٠,٨٧	٣,٩٧	تعكس تقارير ديوان المحاسبة الأنشطة الرئيسية للحكومة .	١
٤	مرتفع	٧٦,٤٠	٠,٨٥	٣,٨٢	يمكن الحكم على الأداء الحكومي من خلال تقارير ديوان المحاسبة	٤
٥	متوسط	٦٩,٢٠	١,١٤	٣,٤٦	تسهم تقارير ديوان المحاسبة في ابراز انجازات الحكومة	٢
	مرتفع			٤	الكل	

مجال مساءلة الجهات المخالفة :

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال مساءلة الجهات المخالفة ، حيث يلاحظ من الجدول (٣-٧) أن مستوى مجال مساءلة الجهات المخالفة كان مرتفعا ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٣٢) بأهمية نسبية (٨٦,٤٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٤٤ - ٤,٢١) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي تشير تقارير ديوان المحاسبة الكويتي الى المخالفات المالية والأدارية " بمتوسط حسابي (٤,٤٤) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٥) وهي " يقوم مجلس الأمة الكويتي بمساءلة الحكومة بناء على تقارير ديوان المحاسبة " بمتوسط حسابي (٤,٢١) بأهمية نسبية (٦٩,٢٠).

جدول (٧-٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مساءلة الجهات المخالفة مرتبة حسب

الأهمية الاحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
١	تشير تقارير ديوان المحاسبة الكويتي الى المخالفات المالية والأدارية	٤,٤٤	٠,٦٠	٨٨,٨٠	مرتفع	١
٣	تبين تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بوضوح الجهات المرتكبة للمخالفات المالية والمسؤوليات التقصيرية.	٤,٤١	٠,٧٢	٨٨,٢٠	مرتفع	٢
٢	تبين تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بوضوح وجه المخالفة المالية والإدارية	٤,٣١	٠,٦٩	٨٦,٢٠	مرتفع	٣

٤	مرتفع	٨٥,٢٠	٠,٧٩	٤,٢٦	تشجع تقارير ديوان المحاسبة الكويتي على مساءلة الجهات المخالفة	٤
٥	مرتفع	٨٤,٢٠	٠,٨٣	٤,٢١	يقوم مجلس الأمة الكويتي بمساءلة الحكومة بناء على تقارير ديوان المحاسبة	٥
	مرتفع			٤,٣٢	الكل	

- مجال معالجة المخالفات

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال معالجة المخالفات ، حيث يلاحظ من الجدول (٣-٨) أن مستوى مجال معالجة المخالفات كان مرتفعا ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩١) بأهمية نسبية (٧٨,٢٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعة ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٤٤ - ٤,٢١) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٤) وهي " تمكن تقارير ديوان المحاسبة اعضاء مجلس الأمة من المطالبة باسترداد المال العام . " بمتوسط حسابي (٤,٢٨) و بأهمية نسبية (٨٥,٦٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٢) وهي " تقدم تقارير ديوان المحاسبة توصيات بخصوص تصويب المخالفات الادارية . " بمتوسط حسابي (٣,٥٦) بأهمية نسبية (٧١,٢٠)

جدول (٨-٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال معالجة المخالفات مرتبة حسب

الأهمية الاحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
٤	تمكن تقارير ديوان المحاسبة اعضاء مجلس الأمة من المطالبة باسترداد المال العام .	٤,٢٨	٠,٨٦	٨٥,٦٠	مرتفع	١
٥	يتابع ديوان المحاسبة الاجراءات التصويبية التي قامت بها الجهات المخالفة	٤,٠٥	٠,٩٤	٨١,٠٠	مرتفع	٢

٣	مرتفع	٧٧,٤٠	٠,٥٢	٣,٨٧	تمنح تقارير ديوان المحاسبة اعضاء مجلس الأمة فرصة لاقتراح تشريعات لتلافي الثغرات التي حدثت من خلالها المخالفات .	٣
٤	مرتفع	٧٥,٨٠	١,١٠	٣,٧٩	تقدم تقارير ديوان المحاسبة توصيات بخصوص تصويب المخالفات المالية .	١
٥	مرتفع	٧١,٢٠	١,١٧	٣,٥٦	تقدم تقارير ديوان المحاسبة توصيات بخصوص تصويب المخالفات الادارية .	٢
	مرتفع			٣,٩١	الكل	

مجال منع تكرار المخالفات المالية والإدارية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال منع تكرار المخالفات المالية والإدارية ، حيث يلاحظ من الجدول (٣-٩) أن مستوى مجال منع تكرار المخالفات المالية والإدارية كان متوسطا ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٧) بأهمية نسبية (٦٩,٤٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال بمستوى متوسط ومرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣,٧٧-٣,٢٣) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي " تضع تقارير ديوان المحاسبة

اقتراحات لمنع تكرار المخالفات المالية الواردة فيه. " بمتوسط حسابي (٣,٧٧) و بأهمية نسبية (٧٥,٤٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي " يلاحظ اعضاء مجلس الأمة الكويتي عدم تكرار نفس المخالفات الإدارية في تقارير ديوان المحاسبة اللاحقة. " بمتوسط حسابي (٣,٢٣) بأهمية نسبية (٦٤,٦٠).

جدول (٩-٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال منع تكرار المخالفات المالية والإدارية مرتبة حسب الأهمية الاحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
١	تضع تقارير ديوان المحاسبة اقتراحات لمنع تكرار المخالفات المالية الواردة فيه.	٣,٧٧	١,٠٩	٧٥,٤٠	مرتفع	١

٢	مرتفع	٧١,٢٠	٠,٩٤	٣,٥٦	يتخذ مجلس الأمة الإجراءات التي من شأنها منع تكرار المخالفات الإدارية والمالية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة.	٦
٣	مرتفع	٧٠,٢٠	١,١٢	٣,٥١	تضع تقارير ديوان المحاسبة توصيات لمنع تكرار المخالفات الإدارية الواردة فيه.	٢
٤	متوسط	٦٩,٨٠	١,٠٥	٣,٤٩	يقترح ويقدم مجلس الأمة الحلول التي من شأنها عدم تكرار المخالفات الإدارية والمالية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة	٥

٥	متوسط	٦٥,٢٠	٠,٩٧	٣,٢٦	يتوقع اعضاء مجلس الأمة الكويتي عدم تكرار نفس المخالفات المالية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة اللاحقة .	٤
٦	متوسط	٦٤,٦٠	١,٢٠	٣,٢٣	يلاحظ اعضاء مجلس الأمة الكويتي عدم تكرار نفس المخالفات الإدارية في تقارير ديوان المحاسبة اللاحقة .	٣
	متوسط			٣,٤٧	الكل	

- تقييم اعضاء مجلس الأمة الكويتي لفاعلية الرقابة

ولغايات اعطاء تقديرات كمية لوصف تقديرات افراد مجلس الامة الكويتي لفاعلية الرقابة ، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية. حيث يشير الجدول (٣-١٠) أن مجالات فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي كانت مرتفعة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٧) بأهمية نسبية (٨٣,٤٠) ، وجاء مستوى المجالات مرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٢٥ - ٤,٠٤) ، وجاء في الرتبة الأولى مجال توفير بيانات محاسبية دقيقة بمتوسط حسابي (٤,٢٥) وأهمية نسبية (٨٥,٠) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال القدرة على حماية المال العام بمتوسط حسابي (٤,٠٤) بأهمية نسبية (٨٠,٨٠)

جدول (٣-١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية الرقابة مرتبة حسب الأهمية

الاحصائية

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
٢	توفير بيانات محاسبية دقيقة	٤,٢٥	٠,٥٩	٨٥,٠٠	مرتفع	١
٣	السرعة في الاستجابة للتغيرات	٤,٢٢	٠,٦٨	٨٤,٤٠	مرتفع	٢
١	القدرة على حماية المال العام	٤,٠٤	٠,٥٨	٨٠,٨٠	مرتفع	٣
	الكل	٤,١٧			مرتفع	

وقد تم تحليل مجالات فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي وفقاً لفقراتها وذلك على النحو التالي:

- مجال قدرة ديوان المحاسبة على حماية المال العام

يلاحظ من الجدول (٣-١١) إن مجال قدرة ديوان المحاسبة على حماية المال العام

من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي كان مرتفعا ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٤) بأهمية نسبية (٨٠,٨٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٢٣ - ٣,٩٠) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٥) وهي " يعطي مجلس الأمة قوة لديوان المحاسبة لممارسة مهامه في حماية المال العام " بمتوسط حسابي (٤,٢٣) و بأهمية نسبية (٨٤,٦٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٢) وهي " أرى ان التشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة قادرة على حماية المال العام." بمتوسط حسابي (٣,٩٠) بأهمية نسبية (٧٨,٠)

جدول (٣-١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات القدرة على حماية المال العام مرتبة حسب الأهمية الاحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
٥	يعطي مجلس الأمة قوة لديوان المحاسبة لممارسة مهامه في حماية المال العام	٤,٢٣	٠,٧١	٨٤,٦٠	مرتفع	١

٤	تُمكن استقلالية الديوان من ممارسة حماية المال العام بكفاءة .	٤,١٨	٠,٧٦	٨٣,٦٠	مرتفع	٢
٦	هناك ارادة سياسية عليا لدعم ديوان المحاسبة لحماية المال العام .	٤	٠,٧٣	٨٠,٠٠	مرتفع	٣
٣	اعتقد ان ديوان المحاسبة بإمكاناته البشرية والمادية يستطيع حماية المال العام	٣,٩٧	٠,٧٨	٧٩,٤٠	مرتفع	٤
١	أتوقع ان الآليات التي يتبعها ديوان المحاسبة كفيلة بحماية المال العام .	٣,٩٥	٠,٧٩	٧٩,٠٠	مرتفع	٥
٢	أرى ان التشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة قادرة على حماية المال العام.	٣,٩	٠,٨٨	٧٨,٠٠	مرتفع	٦
	الكل	٤,٠٤			مرتفع	

مجال توفير ديوان المحاسبة بيانات محاسبية دقيقة

يلاحظ من الجدول (٣-١٢) أن مستوى مجال توفير ديوان المحاسبة بيانات محاسبية دقيقة كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٢٥) بأهمية نسبية (٨٥,٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٤١ - ٤,٠٣) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٢) وهي " يوفر ديوان المحاسبة من خلال تقاريره بيانات مالية يمكن الوثوق بها " بمتوسط حسابي (٤,٤١) وبأهمية نسبية (٨٨,٢٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي " البيانات المحاسبية التي يوفرها ديوان المحاسبة من خلال تقاريره كافية " بمتوسط حسابي (٤,٠٣) بأهمية نسبية (٨٠,٦٠)

جدول (٣-١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات توفير بيانات محاسبية دقيقة مرتبة

حسب الأهمية الاحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
٢	يوفر ديوان المحاسبة من خلال تقاريره بيانات مالية يمكن الوثوق بها	٤,٤١	٠,٦٨	٨٨,٢٠	مرتفع	١
١	يستخدم ديوان المحاسبة معايير محاسبية عالمية تعزز مصداقية تقاريره .	٤,٣١	٠,٦٩	٨٦,٢٠	مرتفع	٢
٣	البيانات المحاسبية التي يوفرها ديوان المحاسبة من خلال تقاريره كافية	٤,٠٣	٠,٧٤	٨٠,٦٠	مرتفع	٣
	الكل	٤,٢٥			مرتفع	

-مجال السرعة في الاستجابة للتغيرات

يلاحظ من الجدول (٣-١٣) أن مستوى مجال السرعة في الاستجابة للتغيرات كان مرتفعا ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,٢٢) بأهمية نسبية (٨٤,٤٠) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعا ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٢٣ - ٤,٢١) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٢) و (٣) وهي "يطور ديوان المحاسبة من قدرات وامكانيات العاملين فيه لمواكبة المستجدات." و" يتابع ديوان المحاسبة التطورات التكنولوجية في مجال الرقابة" بمتوسط حسابي (٤,٢٣) و بأهمية نسبية (٨٤,٦٠) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (١) وهي "النظم الرقابية التي يتبعها ديوان المحاسبة تواكب التغيرات المتسارعة." بمتوسط حسابي (٤,٢١) بأهمية نسبية (٨٤,٢).

جدول (٣-١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات السرعة في الاستجابة للتغيرات مرتبة

حسب الأهمية الاحصائية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مدى التطبيق	الرتبة
٢	يطور ديوان المحاسبة من قدرات وامكانيات العاملين فيه لمواكبة المستجدات .	٤,٢٣	٠,٧٤	٨٤,٦٠	مرتفع	١
٣	يتابع ديوان المحاسبة التطورات التكنولوجية في مجال الرقابة .	٤,٢٣	٠,٧٤	٨٤,٦٠	مرتفع	١
١	النظم الرقابية التي يتبعها ديوان المحاسبة تواكب التغيرات المتسارعة.	٤,٢١	٠,٨٠	٨٤,٢٠	مرتفع	٣
	الكل	٤,٢٢			مرتفع	

٣-٣ اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية العدمية H_0 الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة (إحصائية) عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ويتطلب استخدام تحليل الانحدار الخطي التحقق من مدى اعتدالية توزيع تكرارات بيانات متغيرات الدراسة ومقاربتها للتوزيع الطبيعي ، حيث يعد هذا الشرط واحدا من اهم الشروط الاساسية لاستخدام تحليل الانحدار ، اضافة إلى تاكد الباحث من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وذلك من خلال اختباري معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التباين المسموح به (Tolerance) . حيث يشير الجدول (٣-١٤) الى نتائج هذه الاختبارات والتي تبين أن قيم معاملات الالتواء قد انحصرت بين (- ٠,٧١٣) للدرجة الكلية لفاعلية الرقابة و (٠,٥٦٠) للدرجة الكلية جودة تقارير ديوان المحاسبة وتبين هذه القيم ان بيانات متغيرات الدراسة تقع ضمن المدى المقبول معاملات الالتواء والتي تقبل عادة ضمن مدى ± 1 تقريبا كاحد المعايير وكذلك فان هذه القيم تندرج ايضا ضمن معيار fisher الذي يقبل القيم عند $\pm 1,96$ وبالتالي يمكن قبول توزيع بيانات هذه العوامل واقترانها بالتوزيع الطبيعي

كما يبين الجدول ان قيم معامل تضخم التباين قد كانت جميعها اقل من القيمة (٥) في اشارة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة حيث يشير بعضها الى قبول القيم اذا كانت اقل من (١٠) كذلك يلاحظ ان قيم التباين المسموح به كانت اكبر من (٠,٢٠) كما ويمكن قبولها اذا كانت اكبر من (٠,١٠) وتبين هذه النتائج انه لا توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول (٣-١٤)

قيم معامل الالتواء ومعامل تضخم التباين (VIF) وقيمة التباين المسموح (tolerance)

لمجالات جودة التقارير المحاسبية ومجالات فاعلية الرقابة

الارتباط المتعدد		معامل الالتواء	متغيرات الدراسة	
tolerance	VIF			
.٦٧٧	١,٤٧٧	-٠.١٢١	اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي	المتغير المستقل
.٦١٥	١,٦٢٧	-٠.٠٦٨	مساءلة الجهات المخالفة	
.٥٤٨	١,٨٢٦	.٣٠٣	معالجة المخالفات	
.٦٤٧	١,٥٤٧	.٢٤٠	منع تكرار المخالفات المالية والإدارية	
-	-	.٥٦٠	جودة تقارير ديوان المحاسبة	

-	-	-٢٠٦	القدرة على حماية المال العام	المتغير التابع
-	-	-٥٠٥	توفير بيانات محاسبية دقيقة	
-	-	-٦٩٢	السرعة في الاستجابة للتغيرات	
-	-	-٧١٣	فاعلية الرقابة	

ولاختبار الفرضية العدمية H٠١ الرئيسة الأولى ، فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبحث أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي. حيث توضح الجداول التالية نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (٣-١٥)

المتغيرات المستقلة التي استخدمت في نموذج التنبؤ بقيم فاعلية الرقابة

Variables Entered/Removed^a

Method	Variables Entered	Variables Removed	Model
Enter	مساءلة الجهات المخالفة ، منع تكرار المخالفات المالية ، معالجة المخالفات ، اعطاء بيانات صحيحة ^b عن الأداء الحكومي		١

a. Dependent Variable: فاعلية الرقابة

b. All requested variables entered.

تشير النتائج في الجدول (٣-١٦) إلى وجود اثر ذي دلالة احصائية لجودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي ويعتبر هذا التأثير دال احصائيا لان قيمة f المحسوبة والبالغة (١٤,٣٣٠) كانت دالة احصائيا بمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وهو اقل من ٠,٠٥

وبهذه النتيجة ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة ، حيث بينت النتائج ان جودة تقارير ديوان المحاسبة تؤثر على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي

جدول (١٦-٣)

نتائج تحليل التباين الاحادي لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الانحدار	٧,١٢١	٤	١,٧٨٠	١٤,٣٣٠	٠,٠٠٠*
البواقي	٤,٢٢٤	٣٤	.١٢٤		
الكلية	١١,٣٤٥	٣٨			

(*) تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية

ويبين الجدول التالي مؤشرات جودة نموذج الانحدار الذي تم استخلاصه

جدول (١٧-٣)

مؤشرات جودة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبحث اثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي

Adjusted R ^٢	R ^٢	R	المتغيرات المستقلة
٠,٥٨٤	٠,٦٢٨	٠,٧٩٢	اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي
			مساءلة الجهات المخالفة
			معالجة المخالفات
			منع تكرار المخالفات المالية والإدارية

تشير النتائج في الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية لجودة تقارير ديوان

المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي حيث بلغت قيمة

العلاقة بين المتغيرين (٠,٧٩٢). وتشير قيم R^2 إلى نسبة تباين المتغير التابع الذي يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة وقد بلغت هذه النسبة (٦٢,٨%) وتبين هذه النسبة مدى قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة في التنبؤ بالمتغير التابع. وسوف يتم اختبار الفرضيات الفرعية المتفرعة من هذه الفرضية وعددها اربع فرضيات بالرجوع الى جدول (٣-١٨) معاملات الناتجة من نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبحث اثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة المعاملات التالي:

جدول (٣-١٨)

المعاملات الناتجة من نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبحث اثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة

Sig t	T	SE	B	المتغيرات المستقلة
.٠٤٧	٢,٠٦٠	.١١٨	.٢٤٣	اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي
.٠٠٢	٣,٣٥٨	.١٤٨	.٤٩٩	مساءلة الجهات المخالفة
.٧١٩	.٣٦٢	.١٢٤	.٠٤٥	معالجة المخالفات
.٠٢٧	٢,٣٠٨	.٠٨٩	.٢٠٦	منع تكرار المخالفات المالية والإدارية

(*) تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية ثابت المعادلة = ٠,١٦٢

يبين جدول (٣-١٨) قيم معاملات الانحدار الخطي المتعدد اضافة نتائج اختبار T لتحديد معنوية ودلالات هذه المعاملات والتي ستستخدم في اختبار الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :

إختبار الفرضية H_{01a} الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق ببعد إعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

تبين قيمة المعامل β المعياري مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير بعد إعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي (0,243). وهي قيمة دالة احصائيا لان قيمة مستوى دلالتها (0,047) كان اقل من 0,05 ما يعني وجود اهمية خطية لهذا البعد وبالتالي الاستنتاج باهمية وجوده واثره في معادلة الانحدار اي الاستنتاج بأهمية اثره في المتغير التابع وبالقيمة المبينة. وبهذه النتيجة يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية التأثير ويتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) اي عدم التأثير.

اختبار الفرضية H_{01b} الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق ببعد مساءلة الجهات الخاضعة لرقابته على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

تبين قيمة المعامل β المعياري مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير بعد مساءلة الجهات الخاضعة لرقابته (0,499) وهي قيمة دالة احصائيا لان قيمة مستوى دلالتها (0,002) كان اقل من 0,05 ما يعني وجود اهمية خطية لهذا البعد وبالتالي الاستنتاج باهمية وجوده واثره في معادلة الانحدار اي الاستنتاج بأهمية اثره في المتغير التابع وبالقيمة

المبينة . وبهذه النتيجة يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية التأثير ويتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) اي عدم التأثير.

اختبار الفرضية H_{01c} الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق بمعالجة المخالفات التي ارتكبتها الجهات المخالفة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

تبين قيمة المعامل β المعياري مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير بعد معالجة المخالفات التي ارتكبتها الجهات المخالفة $(0,045)$ وهي قيمة دالة احصائيا لان قيمة مستوى دلالتها $(0,719)$ كان اكبر من $0,05$ ما يعني عدم وجود اهمية خطية لهذا البعد وبالتالي الاستنتاج بعدم اهمية وجوده واثره في معادلة الانحدار اي الاستنتاج بعدم اهمية اثره في المتغير التابع وبالقيمة المبينة . وبهذه النتيجة يتم قبول فرضية الدراسة (العدمية) اي عدم التأثير ويتم رفض الفرضية البديلة وهي فرضية التأثير.

اختبار الفرضية H_{01d} الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ لجودة تقارير ديوان المحاسبة فيما يتعلق بمعالجة منع تكرار المخالفات من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

تبين قيمة المعامل β المعياري مدى تأثير المتغير المستقل بالتابع وقد بلغت قيمة تأثير بعد منع تكرار المخالفات (٠,٢٠٦) وهي قيمة دالة احصائيا لان قيمة مستوى دلالتها (٠,٠٢٧) كان اقل من ٠,٠٥ ما يعني وجود اهمية خطية لهذا البعد وبالتالي الاستنتاج باهمية وجوده واثره في معادلة الانحدار اي الاستنتاج باهمية اثره في المتغير التابع وبالقيمة المبينة. وبهذه النتيجة يتم قبول الفرضية البديلة وهي فرضية التاثير ويتم رفض فرضية الدراسة (العدمية) اي عدم التاثير.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل أبرز النتائج التي أظهرتها هذه الدراسة بعد تطبيقها على عينة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي ، بهدف التعرف على أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي من حيث : (توفيرها بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي وتمكينها من مساءلة الجهات المخالفة الخاضعة لرقابته ومعالجة المخالفات التي ارتكبت ومنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة) على فاعلية الرقابة فيما يتعلق بأبعاد (القدرة على حماية المال العام و توفير بيانات محاسبية دقيقة و السرعة في الاستجابة للتغيرات) . ، وفيما يلي مناقشة لهذه النتائج التي تم الحصول عليها مصنفة حسب ترتيب فرضيات الدراسة.

١-٤ مناقشة النتائج

- حصلت فقرات متغير جودة تقارير ديوان المحاسبة على موافقة مرتفعة ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣,٩٢) بأهمية نسبية (٧٨,٤٠) . وهذه نتيجة منطقية عكس فيها أعضاء مجلس الأمة الكويتي وظيفتهم البرلمانية وهي المساءلة ، حيث جاءت فقرات بعد مساءلة الجهات المخالفة من جودة تقارير ديوان المحاسبة بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤,٣٢) وأهمية نسبية (٨٦,٤٠) . أما ما يتعلق ببعد منع تكرار المخالفات المالية والإدارية من متغير جودة تقارير ديوان المحاسبة فهي ذات بعد تنفيذي وتخرج عن اختصاص ديوان المحاسبة ولذلك جاءت في الرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٧) بأهمية نسبية (٦٩,٤٠).

• كان تقييم اعضاء مجلس الأمة الكويتي لفاعلية الرقابة مرتفعا ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤,١٧) بأهمية نسبية (٨٣,٤٠) ، وجاء مستوى المجالات بين مرتفع و مرتفع جدا ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤,٢٥ - ٤,٠٤) ، وجاء في الرتبة الأولى مجال توفير بيانات محاسبية دقيقة بمتوسط حسابي (٤,٢٥) وأهمية نسبية (٨٥,٠) ، وفي الرتبة الأخيرة جاء مجال القدرة على حماية المال العام بمتوسط حسابي (٤,٠٤) بأهمية نسبية (٨٠,٨٠) . وهذا يشير الى أن فاعلية الرقابة تعتمد بشكل كبير على القدرة على توفير بيانات محاسبية دقيقة حيث ان توفر هذه البيانات بالكمية والوضوح والدقة تجعل الرقابة تحقق أهدافها ، أما في حال غياب البيانات المحاسبية الدقيقة والسليمة فان الرقابة تكون ضعيفة. كما أن نظام الرقابة الفعال يمكن من حماية المال العام وهو غاية الرقابة وهدفها.

• أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي باعطائها بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي في دولة الكويت على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي. وهذا يشير إلى وثوق أعضاء مجلس الأمة الكويتي بتقارير ديوان المحاسبة وامكانية الاعتمادعليها في العمل البرلماني الرقابي. وهذه النتيجة تدعمها النتيجة التي توصل اليها الدوسري (٢٠١١) حول وجود تأثير ايجابي للدعم الذي تقدمه الادارة العليا بديوان المحاسبة في الكويت على اداء الرقابة المالية .

- كما تشير الدراسة الى أن اعضاء مجلس الأمة الكويتي مدركون لدورهم الرقابي وأدوات الرقابة التي تستخدم لهذه الغاية ومنها تقارير ديوان المحاسبة واستخدامها في الوظيفة الرقابية ، ويدلل على ذلك من خلال اجاباتهم ومن خلال مشاركة أكثر من ٥٠% منهم في اللجان المالية والاقتصادية في المجلس وهذه اللجان تحال اليها عادة تقارير ديوان المحاسبة لدراستها ومناقشتها.

٢-٤ النتائج الخاصة باختبار الفرضيات

- اشارت النتائج الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بتمكينها مجلس الأمة الكويتي من مساءلة الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي . وهذا يشير إلى أن تقارير ديوان المحاسبة المختلفة تزيد فاعلية الرقابة البرلمانية حيث تبين هذه التقارير المخالفات المالية والادارية ووجه المخالفة والجهات المرتكبة للمخالفة مما يمكن مجلس الأمة من ممارسة مهامه في مساءلة هذه الجهات.ولذلك فان المشرع الكويتي أحسن صنعا عندما منح ديوان المحاسبة ضمانات تكفل له الاستقلالية في القيام بواجبات وظيفته على الوجه الأكمل، (دليل التدقيق العام الصادر عن ديوان المحاسبة الكويتي، عام ٢٠٠٨).
- أظهر اختبار الفرضيات عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بمعالجة المخالفات الواردة فيه على فاعلية الرقابة من وجهة نظر المبحوثين وهم اعضاء مجلس الأمة الكويتي.وهذه النتيجة مثيرة للاهتمام فالأصل

- في وظيفة الرقابة أن يتم معالجة الاختلالات والمخالفات المكتشفة اذا لم يتمكن من منعها مسبقاً. ويمكن تفسير هذه النتيجة بان وظيفة مجلس الأمة الكويتي هي تشريعية رقابية وليس تنفيذية حتى تقوم بمتابعة ومعالجة المخالفات المالية والادارية والتي تترك عادة للسلطة التنفيذية.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بمنع تكرار المخالفات المالية والادارية على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي .

٣-٤ الاستنتاجات

- ١- يتضح أنّ هناك توافقاً بدرجة عالية لدى عينة الدراسة على أن جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي من حيث: (توفيرها بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي وتمكينها من مساءلة الجهات المخالفة الخاضعة لرقابته ومنع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة) تؤثر على فاعلية الرقابة بأبعادها المختلفة.
- ٢- ويتضح أيضاً أنه ليس هناك توافق لدى عينة الدراسة على أن جودة تقارير ديوان المحاسبة الكويتي من حيث معالجة المخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة تؤثر على فاعلية الرقابة بأبعادها المختلفة.

٤- التوصيات

من خلال ما توصل إليه الباحث من استنتاجات ونتائج، يوصي بما يلي:

١- تطوير تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بحيث تتضمن آليات معالجة المخالفات وعدم الاكتفاء فقط ببيان وقائع المخالفات وبيان الجهات التي ارتكبت هذه الوقائع مما يسهم في زيادة جودة التقارير.

٢- حث مجلس الامة الكويتي على معالجة المخالفات التي يتم اكتشافها من قبل ديوان المحاسبة حتى لا تضيع اية اموال على خزينة الدولة.

٣- حث مجلس الامة الكويتي الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة على عدم تكرار المخالفات السابقة وتغليظ العقوبة في حال تكرارها.

٤- العمل على تطوير تقارير ديوان المحاسبة بشكل افضل وذلك لظهور انجازات الحكومة بشكل كامل.

٥- حث ديوان المحاسبة على متابعة تقارير ديوان المحاسبة لدى مجلس الامة الكويتي

٦- متابعة تقارير ديوان المحاسبة سنويا وعدم تأجيل ملاحقة المخالفات لسنوات لاحقة. الامر الذي يصعب معالجتها لاحقا اما لوفاة المخالف او ترك العمل او الهجرة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الرحاحلة، محمد ياسين (٢٠٠٦). دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الاموال العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل المتغيرات المعاصرة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٢(٢)، ص ص ٢٨٢-٣١٥.

عثمان، بهاء (٢٠٠٠)، تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على اداء المؤسسات العامة في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، المفرق.

بني خالد، مرعي وحتاملة، أريج (٢٠١٣). الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية. مجلة المنارة، ١٩(٢). ص ص ١٤٣-١٧٥.

الدوسري، مبارك محمد (٢٠١١) تقييم اثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، عمان، الاردن.

خصاونه، ريم (٢٠١٠) تقييم اجراءات الرقابة الحكومة الالكترونية "دراسة ميدانية " ديوان المحاسبة في المملكة الاردنية الهاشمية، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الازسانية)، مجلد ٢٤، عدد ٩ .

عبدالله، نضال، (٢٠٠٣)، رقابة ديوان المحاسبة في ضوء مبادئ المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن.
القبيلات، حمدي، (٢٠١٠) الرقابة الإدارية والمالية على الاجهزة الحكومية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

- الصايغ، ناصر محمد، (٢٠٠١)، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

- العواملة، نائل، (٢٠٠٣)، إدارة المؤسسات العامة: الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

عليمات، ضيف الله (٢٠١٣) تحديات تطور نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على فاعلية أجهزة الرقابة الداخلية في الجامعات الرسمية الأردنية، رسالة دكتوراة، جامعة الجنان، لبنان.

الديري، زاهد محمد (٢٠١١) الرقابة الادارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى

ياغي، محمد عبدالفتاح (٢٠١٣) الرقابة في الادارة العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية. ص ١١٤

- ديوان المحاسبة الكويتي، (٢٠٠٨)، دليل التدقيق العام.

- ديوان المحاسبة الكويتي، (٢٠٠٩)، مفكرة المصطلحات الرقابية والمالية، إدارة التدريب والمنظمات الدولية.

جمعة، أحمد حلمي (٢٠٠٩)، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد: الداخلي-الحكومي-الإداري-الخاص-البيئي- المنشآت، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر- والتوزيع، الأردن، ص٢٧-٣٥

المطيري ، أحمد (٢٠١٢) ، مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: عمان ، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Sekaran, Uma (٢٠٠٠). Research Methods for Business, (٣rd ed.). John Wiley & Son. Tseng, Wanda & Zebregs, Harm (٢٠٠٢). Foreign Direct Investment in China, Some Lessons for Other Countries. Working Paper, International Monetary Fund.

Zulkifflee, Mohamed, Mazlina, Mat Zain Subramaniam, Nava Wan; Fadzilah, Yusoff Wan, (٢٠١٢) Internal Audit Attributes and External Audit's Reliance on Internal Audit: Implications for Audit Fees, International Journal of Auditing; Vol. ١٦ Issue ٣, p٢٦٨-٢٨٥

Jamal Adel Al Sharairi(٢٠١١) The Reality and Constraints of Using Analytical Procedures in the Control of Public Fund Jordanian Audit Bureau Case, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences Issue ٣٤,p ٧

Whittington, Ray, (٢٠٠٢), New Audit Documentation Requirement; SAS ٩٦ Raise the Bar for Audit Documentation, Adding Specific Requirement in Several Areas, Journal of Accountancy . Vol .٦٥, ١٩٩٠, pp. ٧٢- ٩٢. www.findarticles.com.

Tucker, D. (٢٠٠١). Effectiveness IT Audit Proficiency, Journal of International Accounting Auditing & Taxation, Vol.١٢, ٢٠٠١, PP.١- ٢٢.

قائمة الملاحق

ملحق (١)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

قسم الإدارة العامة

المحترم

سعادة/ عضو مجلس الأمة الكويتي

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان : (أثر جودة تقارير ديوان المحاسبة على فاعلية الرقابة من وجهة نظر أعضاء مجلس الأمة الكويتي- دراسة ميدانية) استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة آل البيت في الأردن.

لذا يرجى من حضرتكم التكرم بقراءة فقرات الاستبانة وتحديد الإجابة التي تتلاءم ووجهة نظركم. علماً بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة وسيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث/ زيد عيسى بن حسن المسري

البيانات الشخصية:

النوع الاجتماعي: ذكر أنثى

الحالة الاجتماعية: متزوج اعزب

العمر: أقل من ٤٠ سنة ٤٠ سنة فأكثر

المؤهل العلمي: ثانوية عامة أو دراسات

أقل عليا

الخبرة في أقل من ٥ سنوات من ٥ إلى ١٠

العمل البرلماني: سنوات

من ١٠ إلى ١٥ سنة ١٥ سنة فأكثر

المشاركة في اللجان شارك لم يشارك

المالية والاقتصادية في

المجلس

أولاً:- المتغير المستقل: جودة تقارير ديوان المحاسبة

١. اعطاء التقارير بيانات صحيحة عن الأداء الحكومي.:

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
١.	تعكس تقارير ديوان المحاسبة الأنشطة الرئيسية للحكومة .					
٢.	تسهم تقارير ديوان المحاسبة في إبراز انجازات الحكومة					
٣.	تبين تقارير ديوان المحاسبة المخالفات المرتكبة من قبل اجهزة الدولة					
٤.	يمكن الحكم على الأداء الحكومي من خلال تقارير ديوان المحاسبة					
٥.	توضح تقارير ديوان المحاسبة كفاءة الحكومة في استخدام المال العام					

٢. مساءلة الجهات المخالفة الخاضعة للرقابة.:

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
٦	تشير تقارير ديوان المحاسبة الكويتي الى المخالفات المالية والإدارية					
٧	تبين تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بوضوح وجه المخالفة المالية والإدارية					

					٨	تبين تقارير ديوان المحاسبة الكويتي بوضوح الجهات المرتكبة للمخالفات المالية والمسؤوليات التقصيرية.
					٩	تشجع تقارير ديوان المحاسبة الكويتي على مساءلة الجهات المخالفة
					١٠	يقوم مجلس الأمة الكويتي بمسالة الحكومة بناء على تقارير ديوان المحاسبة

٣. معالجة المخالفات التي ارتكبتها الجهات الخاضعة للرقابة.

درجة الموافقة					الرقم	الفقرة
ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جداً		
					١١	تقدم تقارير ديوان المحاسبة توصيات بخصوص تصويب المخالفات المالية .
					١٢	تقدم تقارير ديوان المحاسبة توصيات بخصوص تصويب المخالفات الادارية .
					١٣	تمنح تقارير ديوان المحاسبة اعضاء مجلس الأمة فرصة لاقتراح تشريعات لتلافي الثغرات التي حدثت من خلالها المخالفات .
					١٤	تمكن تقارير ديوان المحاسبة اعضاء مجلس الأمة من المطالبة باسترداد المال العام .
					١٥	يتابع ديوان المحاسبة الاجراءات التصويبية التي قامت بها الجهات المخالفة

٤. منع تكرار المخالفات المالية والإدارية من قبل الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة:

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
١٦	تضع تقارير ديوان المحاسبة اقتراحات لمنع تكرار المخالفات المالية الواردة فيه.					
١٧	تضع تقارير ديوان المحاسبة توصيات لمنع تكرار المخالفات الإدارية الواردة فيه.					
١٨	يلاحظ اعضاء مجلس الأمة الكويتي عدم تكرار نفس المخالفات الإدارية في تقارير ديوان المحاسبة اللاحقة .					
١٩	يتوقع اعضاء مجلس الأمة الكويتي عدم تكرار نفس المخالفات المالية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة اللاحقة .					
٢٠	يقترح ويقدم مجلس الأمة الحلول التي من شأنها عدم تكرار المخالفات الإدارية والمالية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة					
٢١	يتخذ مجلس الأمة الإجراءات التي من شأنها منع تكرار المخالفات الإدارية والمالية الواردة في تقارير ديوان المحاسبة.					

ثانيا : فاعلية الرقابة

١- القدرة على حماية المال العام

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
٢٢	أتوقع ان الآليات التي يتبعها ديوان المحاسبة كفيلة بحماية المال العام .					
٢٣	أرى ان التشريعات التي تنظم عمل ديوان المحاسبة قادرة على حماية المال العام.					
٢٤	اعتقد ان ديوان المحاسبة بامكاناته البشرية والمادية يستطيع حماية المال العام .					
٢٥	تمكن استقلالية الديوان من ممارسة حماية المال العام بكفاءة .					
٢٦	يعطي مجلس الأمة قوة لديوان المحاسبة لممارسة مهامه في حماية المال العام .					
٢٧	هناك ارادة سياسية عليا لدعم ديوان المحاسبة لحماية المال العام .					

٢- توفير بيانات محاسبية دقيقة

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
٢٨	يستخدم ديوان المحاسبة معايير محاسبية عالمية تعزز مصداقية تقاريره .					
٢٩	يوفر ديوان المحاسبة من خلال تقاريره بيانات مالية يمكن الوثوق بها .					
٣٠	البيانات المحاسبية التي يوفرها ديوان المحاسبة من خلال تقاريره كافية .					

٣- السرعة في الاستجابة للتغيرات :

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
٣١	النظم الرقابية التي يتبعها ديوان المحاسبة تواكب التغيرات المتسارعة.					
٣٢	يطور ديوان المحاسبة من قدرات وامكانيات العاملين فيه لمواكبة المستجدات .					
٣٣	يتابع ديوان المحاسبة التطورات التكنولوجية في مجال الرقابة .					

شاكراً لحسن تعاونكم

ملحق (٢)

قائمة بأسماء المحكمين للاستبانة

اسم الجامعة	الرتبة العلمية	اسم المحكم	تسلسل
ال البيت	استاذ دكتور	أ.د. ابراهيم البطاينة	١
ال البيت	استاذ مشارك	د. وليد العواودة	٢
ال البيت	أستاذ مشارك	د. عودة بني احمد	٣
ال البيت	استاذ مشارك	د. زياد الصمادي	٤
ال البيت	أستاذ مساعد	د. هاييل عبابنة	٥
جامعة الطفيلة التقنية	أستاذ مشارك	د. أحمد نهار الرفوع	٦
جامعة البلقاء التطبيقية	أستاذ مشارك	د. موسى السعودي	٧

جامعة جرش	أستاذ مشارك	د. أحمد صالح هزايمة	٨
الجامعة الأردنية	أستاذ مساعد	د. الهام الفاعوري	٩
جامعة عجلون الوطنية	أستاذ مشارك	د. عبد الناصر جرادات	١٠

